مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة 5832

الجمعة، 8 شباط/فبراير 2008، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس:	السيد أرياس	(بنما)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيدة ملادينيو
	كوستاريكا	السيد ويسلدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-23188 (A)

افتتحت الجلسة الساعة *10/20*.

توديع السيدة ميريانا ملادينيو، الممثلة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أفهم أن هذه هي المرة الأخيرة التي تشارك فيها السفيرة ميريانا ملادينيو، الممثلة الدائمة لكرواتيا، في جلسات مجلس الأمن. والسفيرة ملادينيو، بتاريخها الوظيفي المتميز للغاية في السلك الدبلوماسي لبلدها، مثلت كرواتيا هنا في مقر الأمم المتحدة منذ عام 2005. وأود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم أعضاء المجلس وبالأصالة عن نفسي، لأتمنى لزميلتنا وصديقتنا كل النجاح في مساعيها في المستقبل.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة 39 من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام لدارفور.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد إلياسون إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم التي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة 39 من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة 39 من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيدة ليلى هـ. راتزيفاندريهامانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة راتزيفاندريهامانانا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام لدارفور، والسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

أعطي الكلمة الآن للسيد إلياسون.

السيد إلياسون (تكلم بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على توجيه الدعوة لي لتقديم هذه الإحاطة الإعلامية إلى مجلس الأمن.

وكما يدرك الأعضاء، فقد مر أكثر من عام منذ باشرنا، السيد سالم أحمد سالم، نظيري في الاتحاد الأفريقي، وأنا عملنا لتنشيط العملية السياسية المتعلقة بدارفور. وفي ذلك المسعى، تلقينا دعما فعالا ومستمرا وملتزما من الأمين العام ومن رئيس الاتحاد الأفريقي. واجتمعنا وتشاورنا بشكل واسع مع الأطراف والمجتمع المدني والشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي، وبطبيعة الحال، مع مجلس الأمن. وعقدنا

اجتماعا مثمرا مع الحركات في آب/أغسطس الماضي في أروشا. وأطلقنا المرحلة الأولى من محادثات السلام خلال الجلسة الافتتاحية التي عقدت في سرت في 27 تشرين الأول/أكتوبر.

ومنذ ذلك الوقت، نعمل بشكل مكثف مع الأطراف في التحضير للمحادثات الموضوعية. وأُحرز بعض التقدم في تقريب الأطراف من الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ولكن واجهنا أيضا تدهورا في الحالة الأمنية، فضلا عن قيود أخرى خارج نطاق سيطرتنا إلى حد كبير.

وحينما قدمت إحاطة إعلامية للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر، أبرزت الدور الرئيسي للعملية السياسية في إعادة الحالة إلى وضعها الطبيعي وإحلال السلام في دارفور. وفي الوقت نفسه، شددت على أنه لا يمكن إحراز تقدم بدون تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء مفاوضات موضوعية.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، تدهورت الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور وفي المنطقة بشكل كبير، وقبل وقت قصير من خلال الأحداث المتصلة بتشاد. وخلال هذا الوقت، لم تتمكن الأطراف من استكمال تحضيراتها للمحادثات الموضوعية أو مباشرة اتخاذ تدابير لبناء الثقة بغية تحسين آفاق المفاوضات. وتفاقمت تلك المشاكل نتيجة لبطء نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الأمر الذي أدى إلى تقويض فرص طمأنة سكان دارفور إلى أن المجتمع الدولي يعمل على تحقيق الأمن لهم.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد استمر لبعض الوقت وقوع اشتباكات خطيرة في غرب دارفور بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة – قوات خليل إبراهيم. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، اشتبكت وحدات جيش تحرير السودان – جناح الوحدة مع قوات حكومة السودان في شمال دارفور، ووردت تقارير تفيد باستمرار عمليات القصف الجوي. وفي الأشهر الأخيرة، حصلت أيضا عدة عمليات توغل عبر الحدود بين تشاد ودارفور، كما يعلم الجميع. وبعد الهجوم الذي شنته مجموعات المتمردين في عطلة نهاية الأسبوع الماضي على أنجمينا، أصبحت الحالة الآن أكثر هدوءا ولكنها ما زالت غير مستقرة وهشة. وجميع تلك التطورات، والتوترات المستمرة اللاحقة بين تشاد والسودان، تلحق آثارا ضارة بالعملية السياسية المتعلقة بدارفور.

ولا بد لي أن أضيف أن الأطراف الفاعلة في تقديم المساعدات الإنسانية ما زالت تشعر بقلق عميق حيال سلامة موظفيها وقدرتها على تقديم المساعدة للسكان المدنيين. ويحصل هذا فيما يستمر في أجزاء من دارفور تفاقم سوء التغذية وحالات فشل المحاصيل الزراعية أو توقع فشلها. وبالإضافة إلى بطء نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فإن عدم حدوث تغيير إيجابي على أرض الواقع سيظل مبعث إحباط للسكان الذين تتزايد توقعاتهم في ما يتعلق بتوفير الأمن والحماية وبرامج الإنعاش المبكر. وتلك هي الحالة بشكل خاص ليس في مخيمات المشردين داخليا فحسب، بل في المجتمعات الريفية أيضا حيث يحتاج السكان حاجة ماسة إلى الدعم. ورأيت ذلك بعينيَّ خلال زيارتيَّ إلى دارفور في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير.

إن إطلاق عملية السلام في سرت في تشرين الأول/أكتوبر كان بمثابة حفاز لتسريع التحضيرات التي تقوم بها الحركات من أجل المحادثات. وشعرنا، السيد سالم وأنا، بالتشجيع جراء الخطوات إلى الأمام التي اتخذتها الحركات مؤخرا لإعادة التنظيم والاتحاد. وفي جوبا، استطاعت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تساعد بنجاح عددا منها للاجتماع في الخريف. واستمرت المشاورات أيضا داخليا وفيما بينها في الميدان، بدارفور.

وكانت النتيجة، إلى الآن، هي ائتلاف الحركات حول خمس مجموعات هي: جيش تحرير السودان – فصيل الوحدة وجبهة المقاومة المتحدة، وجيش تحرير السودان – فصيل عبد الشافع، وجيش تحرير السودان – عبد الواحد وحركة العدل والمساواة – خليل إبراهيم. وهذا تحسن بالقياس إلى الحالة التي وجدنا أنفسنا فيها العام الماضي في هذه الفترة، حينما كانت حركات كثيرة تنقسم، غير مقتنعة بأن الحل السياسي هو أفضل طريقة للمضي قدما.

غير أننا يجب أن ندرك أن هذه الحركات تغير مواقفها السياسية باستمرار. وتتواصل جهود التوحيد والتنسيق لكنها محفوفة بصعاب، ليس أقلها الصعوبات المتصلة بمسائل القيادة التي لم تحل. ولا يزال يتعين على الحركات أن تستعد لإجراء مناقشات حول المسائل الموضوعية المتعلقة بالمحادثات. ولهذا، فإن احتمالات عقد اتفاقات سريعة حول مواقف موحدة وفريق تفاوض تبدو قاتمة.

وفي سبيل تيسير تحضيرات الحركات للمفاوضات، اقتُرحت فكرة استضافة ما ندعوه اجتماعا تحضيريا مع الحركات على غرار أروشا، بالتنسيق الوثيق مع شركائنا الإقليميين، وذلك حتى ينسقوا مواقفهم. ويمكن أن يلي هذا الاجتماع حلقات عمل للانتهاء من التحضيرات اللازمة للمحادثات.

غير أن عقد اجتماع كهذا لن يحقق الغاية من ورائه بدون حضور ما يمكنني تسميته بالكتلة الحرجة من ممثلي الحركات. وبغية تحديد استعداد الحركات، نزل السيد سالم وفريقنا ونزلت أنا إلى الميدان وأجرينا مشاورات مكثفة مع زعماء الحركات في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، عبر بعثات أوفدت إلى دارفور وجوبا وأماكن تقع خارج السودان.

ومن أصل التجمعات الخمس الرئيسية، أعربت مجموعتان – جيش تحرير السودان – فصيل الوحدة وجبهة المقاومة الموحدة – عن استعدادهما للانضمام إلى العملية السياسية والمشاركة في اجتماع تحضيري، وفي حلقات عمل، وبطبيعة الحال في المحادثات الموضوعية. وينبغي الثناء على هاتين المجموعتين لالتزامهما بالسعي إلى حل سياسي. وإلى ذلك، لا تزال كلتا المجموعتين تشاركان في مناقشات التنسيق فيما بينهما ومع حركات أخرى. وقد طلبت مجموعة ثالثة، جيش تحرير السودان – فصيل عبد الشافع، تتمركز في جوبا حاليا، الذهاب إلى دارفور للتشاور مع ناخبيها وأعربت أيضا عن تحفظات على شكل المحادثات ومكان إجرائها.

وشرع جيش تحرير السودان مؤخرا – فصيل عبد الواحد وممثلو عبد الواحد في الميدان في حوار مع الوسطاء ومع قائد قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، اللواء أغواي. وأجريت شخصيا مناقشة مطولة وبناءة مع عبد الواحد في باريس، في الأسبوع الماضي. إلا أنه لا يزال هو وحركته غير مستعدين للمشاركة في مفاوضات، إلى أن تلبي بعض الشروط المسبقة، التي تتصل أساسا بأمن سكان دارفور.

وقد أكدت المجموعة الخامسة، حركة العدل والمساواة – خليل إبراهيم، أنها ملتزمة بالعملية السياسية بشروط، منها أن تقتصر المحادثات على حركتين، هما حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان. لكن من الواضح أيضا أن هذه الحركة ضالعة في أنشطة عسكرية.

وطلبت بعض الحركات إتاحة وقت إضافي لتحقيق الوحدة. ولطالما حذرنا، السيد سالم وأنا شخصيا، من تحديد غاية طموحة، غاية التوحيد التام كشرط للشروع في المحادثات. فقد تستغرق هذه العملية فترة مديدة. وبدلا من

ذلك، شجعنا الحركات على تسريع العمل غير المنجز لتحضير مواقف موحدة وفريق تفاوض موحد.

وباختصار، نرى، السيد سالم وأنا، أن عقد اجتماع تحضيري خلال الأسابيع المقبلة سيكون سابقا للأوان، بسبب التحضيرات الداخلية للحركات والجهود المبذولة للتوصل إلى حضور الكتلة الحرجة من المشاركة. يجب أن يضاف إلى هذين العاملين حالة الأمن الهشة والعلاقة المتوترة بين تشاد والسودان وآثارها على المنطقة وعلى العملية السياسية في دارفور.

وعلى ضوء ذلك، تعزز الوساطة جهودها الرامية إلى مساعدة الحركات في التحضير. وسيجري فريقنا مشاورات مع الحركات حول مسائل موضوعية شتى في الأسابيع القليلة القادمة. وسيشرك الحكومة أيضا بطبيعة الحال في الأسابيع القليلة القادمة. وسيشرك الحكومة أيضا بطبيعة الحال في هذه الشؤون. وبالإضافة إلى ذلك، تزيد من عملنا، مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وحوار دارفور – دارفور، على تضمين آراء وشواغل المجتمع المدني والنازحين داخليا والزعماء التقليديين في عملية السلام، عن طريق إنشاء ما نسميه منتديات استشارية. وستكون هذه المنتديات بمثابة آليات لاختيار مراقبين للمحادثات من المجتمع المدني وقنوات إعلام من سكان دارفور وإليهم.

لقد تكرر في التاريخ كثيرا اقتصار الجهود الرامية إلى حل المنازعات وبناء السلام على الذين حملوا السلاح. وفي دارفور، تحمل المواطنون العاديون والنازحون داخليا العبء ودفعوا ثمنا باهظا بسبب الصراع. ومن الأمور الأساسية أن نقيم اتصالات فعالة مع سكان دارفور بصدد توقعات المحادثات وتقدمها وعن نتائجها، في الوقت المناسب. وسيكون كثير منهم مسؤولين عن تنفيذ أي اتفاق مقبل، وسيعتبرون الأطراف مسؤولة عن التزاماتها.

وبعد عام من المشاركة مع الأطراف،سأحاول عرض تقرير واقعي أمام المجلس عما بلغناه في السعي إلى السلام في دارفور. لا شك في أن الأطراف أحرزت تقدما في تحضيراتها، لكنها لا تزال، إلى حد بعيد، غير مستعدة للمشاركة في محادثات موضوعية. وكما بيّنا آنفا، لا تزال الحركات تفتقر إلى مواقف موحدة و لم تشكل بعد فريقا مشتركا. ونثني على الحزبين الحاكمين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان لحلهما خلافاتهما واستئنافهما التعاون في إطار حكومة الاتحاد الوطني في السودان. لكن ما زالت هناك حاجة إلى استراتيجية مشتركة، تتضمن مواقف حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وميني ميناوي، وهو من موقّعي اتفاق سلام دارفور، كما يعلم الأعضاء، من كيفية حل الأزمة في دارفور. ولا تزال الحاجة تدعو إلى أمور أكثر بكثير يتعين أن تقوم بها جميع الأطراف لتحسين ظروف السلامة والأحوال الإنسانية على أرض الواقع. وبطبيعة الحال، تقع المسؤولية أولا على كاهل الحكومة للمحافظة على الأمن والعدالة واحترام القانون الدولي.

تثبت تجربة الأشهر الماضية أكثر من أي وقت مضى أن حل أزمة دارفور يقتضي تهيئة بيئة مؤاتية للسلام. ومع أن سكان دارفور لا يمكنهم الانتظار إلى الأبد، سيتعين علينا القبول بأن الخطوات المؤدية إلى اتفاق سلام في نهاية المطاف ستكون تراكمية الطابع وستستغرق وقتا أطول مما كنا نرجوه في البداية.

وفيما نواصل بذل الجهود على المسار السياسي، ينبغي كذلك أن نركز على مسائل هي الشغل الشاغل للسكان الآن. والأمن هو المسألة الأكثر إلحاحا في الوقت الحاضر. وما فتئنا نحث الأطراف على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأنشطة العسكرية في الميدان والموافقة على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لحل الصراع.

وكما يذكر أعضاء المجلس، كان تثبيت وقف إطلاق النار هو العنصر الثالث في استنتاجات أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، إلى جانب مسار حفظ السلام والمسار السياسي. إن الاتفاق على وقف أعمال العدوان ووجود آلية جديرة بالثقة لمراقبة هذا الاتفاق هما خطوة لازمة في سبيل السلام. وينبغي للأطراف الآن، إثباتا لالتزامها بالعملية السياسية، أن تعلن من طرف واحد وقفا للعمليات العسكرية وأن تحترمه، فضلا عن التعاون في الجهود الرامية إلى إصلاح الآليات القائمة لوقف إطلاق النار. وسنواصل مناقشاتنا مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حول أفضل الطرق للمضي قُدما بهذه المسألة. إن جان – ماري غينو وأنا نعمل معا بشكل وثيق بشأن هذه المسألة.

وفي نفس الوقت، نقوم أنا والسيد سالم بإعادة تقييم الاحتياجات من الموظفين للوساطة. وبعد عام من التحضير للمحادثات، نرى أنه لا بد من أن يكون ثمة رئيس متفرغ للوسطاء المشتركين بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان، يتواصل مع الأطراف على أساس مستمر ويدير العمل اليومي لفريق دعم الوساطة المشتركة.

ونقوم الآن بإعادة هيكلة فريق دعم الوساطة كي يجسد أيضا الحقائق الجديدة للوجود المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور منذ بداية العام.

وختاما، اسمحوا لي أن أكرر القول إنه يجب علينا أن نظل مشغولين بالأمر وأن نستفيد من التقدم المحرز حتى الآن للبدء في المحادثات الموضوعية. غير أن تدهور الحالة في الميدان بدارفور والمنطقة مؤخرا يتطلب أيضا تكثيف جهود المجتمع الدولي للتخفيف من حدة التوترات. وما لم تتم إقامة علاقة ثقة وتعاون بين تشاد والسودان، سيظل إحلال السلام من أجل شعب دارفور بعيد المنال. كما أن انعدام مثل هذه العلاقة يضر بالاتساق والتعاون بين شركائنا الإقليميين في السعي إلى إحلال السلام.

ويجب في آخر المطاف ترسيخ الشعور بالأمن والهدوء في دارفور من خلال الجمع بين نشر قوة فعالة لحفظ السلام والالتزامات الصادقة من جانب جميع الأطراف بوقف الأعمال القتالية. وبهذه الطريقة، يمكن إيجاد بيئة مواتية لإجراء محادثات سلام مثمرة. والسيد سالم وشخصي ملتزمان بتيسير تلك العملية. ولذلك الغرض، سنعمل بصورة وثيقة مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وجميع الأطراف المعنية لكفالة تعزيز التناغم بين العناصر السياسية والإنسانية والمتعلقة بحفظ السلام. وفي ذلك المسعى، سنظل بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي، ولا سيما هذا المجلس.

غير أنه يجب علينا، في نهاية المطاف، أن نتذكر أن التقدم لن يتحقق إلا عندما تُظهر الأطراف ذاتها الإرادة السياسية اللازمة والتزامها بالسلام. وقد آن الأوان كي تمضي قدما في العمل الجدي المتمثل في إحلال السلام وتحقيق حياة كريمة لشعب دارفور.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد إلياسون. وأعطي الكلمة الآن للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): شكرا سيدي الرئيس، لإتاحة هذه الفرصة لي كي أكلم المجلس بإيجاز عن دارفور. كما قد يعلم المجلس، سافرت إلى المنطقة من 21 إلى 31 كانون الثاني/يناير لأزور، من بين بعثات أخرى، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خلال الأسابيع التي أعقبت نقل السلطة، وأعقد مشاورات مع مسؤولين من حكومة السودان بشأن المسائل العالقة المتصلة بنشر العملية المختلطة. وقد كانت زيارتي للمنطقة موقظة للأذهان، لكنها زاخرة بالمعلومات، وأود

أن أقدم للمجلس بعض الملاحظات المتعلقة التي استقيتها من زيارتي. وقبل أن أقوم بذلك، اسمحوا لي أن أعرض بإيجاز معلومات مستكملة عن الحالة الأمنية والإنسانية الراهنة في دارفور.

ولا تزال أعمال القتال التي اندلعت مؤخرا بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة وزعيمها، خليل إبراهيم، في غرب دارفور، واستمرارهما في تعزيز قواتهما في المنطقة من بين شواغلنا الأمنية الرئيسية في دارفور. ونتيجة لتلك الحالة، لا يزال يتعذر على المنظمات الإنسانية الوصول إلى معظم أرجاء ولاية غرب دارفور. وقد تفاقمت الحالة جراء العنف في دارفور على مدى الأيام القليلة الماضية. وقد سلط الضوء على آثار الأزمة التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي في العديد من التقارير الإعلامية بشأن تلقي حركات المتمردين التشاديين للدعم في السودان، من جهة، وحركات المتمردين السودانيين التي قامت بدعم الحكومة التشادية، من جهة أخرى. ومما يعزز أجواء انعدام الثقة و يؤجج التوترات بين البلدين ويثبت مرة أخرى احتمال اندلاع صراع ذي أبعاد دولية في المنطقة، استمرار، الحكومتين في تبادل الاتهامات بشأن دعمهما لحركات المتمردين على جانبي الحدود.

وفي غضون ذلك، بدأت تظهر توجهات أخرى مثيرة للانزعاج، بما في ذلك تعبئة المليشيات العربية وتغير تحالفاتها على نطاق واسع في جنوب دارفور، الأمر الذي تزامن مع اشتداد الصراع المباشر بين حركات المتمردين والمليشيات الموالية للحكومة. وعلاوة على ذلك، يرى العديد من الناس أن تعيين موسى هلال في منصب مستشار لدى وزارة الشؤون الاتحادية تطور ينطوي على خيبة أمل كبيرة، لا سيما أن مجلس الأمن ذاته اعترف بضلوعه في أعمال العنف بدارفور في الماضي.

كما أن العنف المتواصل في دارفور والمنطقة الحدودية يشكل تهديدا كبيرا للمدنيين، بينما يسعى المجتمع الدولي لتزويدهم بما يتطلبونه من مساعدة. ومما يهدد بإيجاد حالة إنسانية لا يقوى المجتمع الدولي ببساطة على معالجتها، استمرار التشريد، الذي زاد من أثره تناقص فرص وصول المساعدة الإنسانية، وحالات يتوقع فيها فشل المحاصيل في العديد من مناطق دارفور جراء تأخر الأمطار والآفات، وإهمال المزارع. ولن تتحسن الحالة الأمنية إلا إذا شهدنا انخفاضا في الأعمال القتالية وتعاونا من جانب الجماعات المسلحة في المنطقة.

(تكلم بالفرنسية)

وأود الآن أن أشاطر المجلس بعض الملاحظات من رحلتي إلى دارفور. فخلال زيارتي للولايات الثلاث التي تتألف منها دارفور، بات واضحا أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تعاني من نقص حاد في الموارد اللازمة للاضطلاع بالمهام التي أسندت إليها. ومن الواضح أن عدد القوات وأفراد الشرطة وقدراتها التمكينية حاليا في منطقة البعثة غير كاف لتوفير الحماية للسكان المدنيين بدارفور في البيئة العدائية الحالية.

غير أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تستكشف السبل الكفيلة بتحقيق تحسينات في الحالة من خلال الموارد البشرية والمادية المحدودة المتاحة لديها. فعلى سبيل المثال، تبذل البعثة قصارى جهدها لإتباع نهج أنشط من خلال تعزيز وجودها، لا سيما في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا. ولذلك الغرض، زاد مفوض شرطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على نحو كبير في عدد دوريات الشرطة، التي تجري الآن من الساعة 08/00 إلى الساعة 18/00، ويقوم ببناء عدد من مراكز الشرطة في تلك المناطق بغية

مواصلة حضورها على مدار الساعة. كما يستكشف قائد القوة الخيارات الممكنة لزيادة حضور القوات في المناطق الرئيسية.

ومن المهم أن نشدد على أنه رغم هذه الجهود، لن تتمكن البعثة من تلبية التوقعات الكبيرة للسكان المدنيين في دارفور. ويثير ذلك الأمر القلق على نحو خاص لأننا قد نجازف بفقدان ثقتهم إن لم نتمكن من تلبية تلك التوقعات. وقد أثبتت التجربة في مجال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن فقدان ثقة السكان المحليين يمكن أن يوجه ضربة قاسية إلى جهودنا.

وقد قامت أيضا مساعدة الأمين العام المسؤولة عن إدارة الدعم الميداني، السيدة لوت، بزيارة البعثة قبل أيام من زيارتي. ولاحظت السيدة لوت العديد من التحديات الهامة فيما يتعلق بمواءمة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مع معايير الأمم المتحدة. ومن بين الأولويات في ذلك الصدد، تحسين مخيمات العملية ، لا سيما خدمات المخيمات، وتدابير الأمن وحماية القوة بغية تفادي تكرار أحداث حسكنيتة. وسيكون ذلك أساسيا للرفع من معنويات القوات وتعزيز أمنها، علاوة على الفعالية التشغيلية للبعثة.

وأثناء زيارة السيدة لوت، نُشر في دارفور ما مجموعه 1 256 من الموظفين، أو 23 في المائة من الوظائف المأذون بها للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويواجه موظفو العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة العديد من التحديات التي تتراوح ما بين الظروف المعيشية البائسة وارتفاع معدل تعاقب الموظفين بسبب الشواغل الأمنية.

(تكلم بالانكليزية)

وبعد زيارتي إلى دارفور، زرت أديس أبابا في 27 كانون الثاني/يناير حيث اجتمعت مع مفوض الاتحاد الأفريقي للأمن والسلام السيد سعيد جينيد ومع رئيس اللجنة الفنية الحكومية المعنية بتنفيذ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وسنحت لنا الفرصة لمناقشة مجموعة من القضايا العالقة بشأن نشر العملية، بما في ذلك مسائل تتعلق بتجهيزات العملية وتشكيل القوات واستكمال اتفاق مركز القوات. وكان الاجتماع مثمرا حيث شددت جميع الأطراف على ضرورة الاستفادة من التقدم الذي أُحرز مؤخرا فيما يتعلق بالمفاوضات على اتفاق مركز القوات. ولكن السيد صديق أشار إلى أنه سيحتاج إلى مزيد من التشاور مع حكومته، و لم نتمكن من التوصل إلى أي نتائج أكيدة للمسائل التي نوقشت.

وكما يعلم المجلس، فإن الأمين العام اجتمع مع الرئيس البشير على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا بعد ذلك بعدة أيام. وقد أجريا هناك مزيدا من المناقشات بشأن بعض القضايا العالقة التي أحاطكم علما بها الأمين العام يوم الثلاثاء. وكان تشكيل القوات من بين المسائل الرئيسية التي ناقشاها، كما أشار الأمين العام، وأسفرت المناقشة عن إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بنشر الوحدات الأساسية. وفي ذلك الصدد، بيّن الأمين العام للرئيس البشير أن الأمم المتحدة ستعطي أولوية للنشر السريع للقوات الإثيوبية إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على أساس أن الوحدتين التايلندية والنيبالية ستنشران في الوقت نفسه. وأذكّر هنا بأن الكتيبتين التايلندية والنيبالية كانتا جاهزتين للنشر خلال فترة إخطار قصيرة وأن إرسال إضافة مبكرة من كتائب جديدة لا تزال تمثل حاجة ملحّة لدى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

إن مسألة تشكيل القوات من المسائل الأساسية التي يعتمد عليها نجاح العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونحن بحاجة إلى قرار أكيد من الحكومة بشأن شمول الوحدتين التايلندية والنيبالية. وإذا ما أردنا نشر هاتين الوحدتين مع القوات الإثيوبية، يتعين علينا أن نخطر تايلند ونيبال فورا وذلك لكي يتسنى الاستكمال العاجل للتحضيرات السابقة للنشر. وقد بينت إثيوبيا أنها ستكون مستعدة للبدء في نشر كتيبتها في دارفور خلال شهر شباط/فبراير، ونتوقع أن يبدأ نشر فريق متقدم من الكتيبة المصرية خلال شهر آذار/مارس.

وفي ضوء المشاورات المستمرة التي أجريناها مع الحكومة بشأن مسائل تشكيل القوات، يجدر بنا أن نذكّر بأن قرار مجلس الأمن 1769 (2007) يشير إلى أن القوة ينبغي أن تكون ”ذات طابع أفريقي غالب“. أما أن تكون قوة ذات طابع أفريقي بحت، فإنها مسألة أخرى. وهناك عدد من الأسباب الوجيهة التي تقتضي خليطا أوسع من القوات. ومن أجل الحصول على الإمكانات المطلوبة يتعين البحث عن مساهمين بقوات عسكرية وأفراد شرطة من بلدان غير أفريقية لتوفير إمكانات محددة.

وإذا كان لنا أن نُعيد تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لتصبح قوة حفظ سلام تتمتع بالنشاط والمصداقية وروح المبادرة ، ثمة عدد من المسائل التي يجب علينا أن نواجهها بوصفها أمرا ذا أولوية قصوى. فنحن نشهد الآن لحظة هامة في عمر العملية المختلطة. إن أي تأجيل إضافي لتسوية هذه القضايا سيعود بأثر سلبي شديد على البعثة. وكما ذكرت سابقا، علينا أن نُسرّع في استكمال كل التحضيرات المطلوبة لنتيح فرصة النشر المبكر للوحدتين التايلندية والنيبالية. وقد أعربنا بالفعل عن استعدادنا لإعطاء نشر القوات الإثيوبية والمصرية أولوية على أن تنشر الوحدتين الآسيويتين في الوقت المناسب. ومن المهم أيضا أن يقوم تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على طائفة واسعة من البلدان، لأنه يجب مراعاة التوازن الجغرافي في القوة لكي تنظر الأطراف إلى العملية باعتبارها محايدة.

ومن جانب أكثر إيجابية، نرحب بالتقدم المحرز في مشاوراتنا مع الحكومة بشأن اتفاق مركز القوات، الذي نأمل أن نوقعه قريبا. وينبغي للروح التي سادت تلك المفاوضات أن تمهد الطريق لحل جميع المسائل العالقة بشأن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي ذلك الصدد، لا يزال يتعين علينا حل عدد من المسائل، بما في ذلك حرية التنقل للبعثة. وكما قلنا سابقا، فإن عمليات حفظ السلام تجري على مدار الساعة، ويجب أن تكون القوة قادرة على القيام بالدوريات أرضا وجوا على حد سواء وفي كل الأوقات. ونحن نطلب أيضا تعاون الحكومة بمنح تأشيرات الدخول لجميع المتعهدين الذين يقدمون حاليا الخدمات لقوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى يتم اختيار متعهد آخر. وعملية طرح العطاءات جارية على قدم وساق، ونتوقع أن نستكمل هذه المسألة في أقصر وقت ممكن.

وفي الوقت الراهن، يجب أن تبذل البلدان المساهمة بقوات وأفراد من الشرطة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أقصى ما بوسعها لتسريع استعداداتها السابقة للنشر وأن تصل القوات إلى البعثة مجهزة بالإمكانات اللازمة في أسرع وقت ممكن. و إدارة عمليات حفظ السلام على استعداد لتقديم أي مساعدة إضافية، في ذلك الصدد، قد تحتاجها البلدان المساهمة بقوات وأفراد من الشرطة في البعثة.

ومع ذلك، كما يعلم المجلس، فإن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لا تزال تفتقر إلى

قدرات الطيران العسكري الهامة ووسائل النقل البري، وهو أمر يجب توفيره على جناح السرعة. ولئن كنا نقدّر الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة في ذلك الصدد، فإننا لا نزال نفتقر إلى معظم وحدات الطائرات العمودية العسكرية اللازمة وبعض وحدات النقل البري. ويتعين على المجلس أن يدرك أنه إذا لم تُقدم عروض لتلك الإمكانات الهامة، فإن إرسال قوات إضافية لن يكون بديلا كافيا. إن مساحة دارفور شاسعة، ويجب علينا أن نكون قادرين على تحريك القوات إلى النقاط الاستراتيجية بسرعة. وستستمر الأمانة العامة في طرق جميع الأبواب لتوفير تلك القدرات، وستنظر في كل الإمكانيات المعقولة.

إن استمرار الأعمال القتالية في دارفور لتذكير صارخ بأن بعض الأطراف في الصراع لا تزال غير مستعدة للتخلي عن أسلحتها والالتزام بطريق الحوار. وبالإضافة إلى إطالة أمد معاناة الملايين من المدنيين وتعقيد عملية السلام، سيكون لاستمرار الأعمال القتالية عواقب وخيمة جدا على نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وستصرف انتباه البعثة عن تنفيذ ولايتها. وفي ذلك الصدد، يجب أن يكون المجلس مستعدا لإمكانية اضطرار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أن تعمل، في نهاية المطاف، في ظل عمليات قتالية مستمرة، الأمر الذي قد يسهم إسهاما كبيرا في تعقيد جهودنا الجماعية الرامية إلى دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1769 (2007) والتوصل إلى اتفاق سلام في المستقبل في دارفور.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للسيدة ليلى راتزيفاندريهامانانا.

السيدة راتزيفاندريهامانانا (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع يلقي بظلاله على شواغلنا المشتركة. وأشيد بالسيد يان إلياسون والسيد غينو على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين اللتين يؤيدهما تماما الاتحاد الأفريقي بوصفه أحد ركني العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

إن مشاركتنا في هذه الجلسة تتجاوز مجرد حضورنا الرمزي هنا. فقبل كل شيء، نحن هنا لنؤكد مجددا الالتزام الراسخ للاتحاد الأفريقي بالاضطلاع بمهامه ومسؤولياته المتمثلة في العمل إلى جانب الأمم المتحدة بغية النجاح بشكل فعال في نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والعملية المختلطة برمتها. ونحن هنا أيضا للتأكيد من جديد على عزمنا على إقامة تعاون وثيق مع جميع الشركاء الذين انخرطوا في تلك العملية المميزة، مدركين، شأنهم في ذلك شأننا، التحديات التي نواجهها. ولا يسعنا أن نسمح بالإخفاق في تلك العملية التي لم يسبق لها نظير. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نبيّن تضامننا والثقة التي نوليها بعضنا لبعض.

كما أننا هنا لنذكّر بالطريق الطويل الصعب الذي سلكناه والعقبات العديدة والمصاعب المتكررة التي برزت قبل الوصول إلى المنعطف الحاسم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2007 – نقل السلطة من البعثة الأفريقية في السودان إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الأمر الذي مثل معلما هاما في السعي إلى السلام في دارفور والمنطقة. ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لنشيد بموظفي وأفراد البعثة الأفريقية في السودان على إيثارهم وعملهم البطولي الذي اضطلعوا به في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

ونحن هنا أيضا كي نتشاطر القرارات المتخذة في آخر جمعية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. فلقد أكدت تلك الجمعية إعادة بدء مفاوضات السلام منذ

27 تشرين الأول/أكتوبر 2007 في سرت. وأكدت الجمعية مجددا في ذلك الصدد، دعمها للجهود المشتركة التي يبذلها المبعوثان الخاصان، السيد يان إلياسون، والسيد سالم أحمد سالم؛ وطلبت من مختلف الأطراف المعنية تقديم المزيد من التعاون، لأن استخدام الأسلحة لم يعد خيارا. وشجعت الحكومة السودانية بقوة على مواصلة التعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بغية تسهيل تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة كيما نشيد بالقوات التي تتكون منها العملية المختلطة ونشجعها. وكيما نشكر البلدان المساهمة بقوات أيضا، على سخائها.

وليس هناك، كما نلمس، نقص في الإرادة، بل هناك نقص في الموارد. ونود، اليوم، أن نطلب من المجلس أن ينظر بدقة في المشاكل المتعلقة بالموارد والسوقيات التي أشار إليها منذ برهة السيد غينو.

إلا أننا ندرك أنه تعين عمل الكثير قبل أن نحقق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والعودة الفعلية إلى الأحوال الطبيعية في دارفور، وفي السودان وفي كل أنحاء المنطقة. ويجب أن يكون الآن أكثر احتراسا لأن عدم الاستقرار في دارفور امتد الآن إلى كل أرجاء المنطقة، وأصبحت تؤرقنا شواغل جديدة نتيجة للأحداث الواقعة مؤخرا في تشاد وفي كينيا.

(تكلمت بالانكليزية)

وتمثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دليلا ملموسا على الشراكة الجديدة البازغة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في السعي المستمر إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. ونشجع المجلس على مواصلة تعزيز دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية بالنيابة عن المجلس، الذي ما زال يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذا، نناشد الجميع مواصلة دعم هذه العملية، واتخاذ كل التدابير اللازمة لسد الفجوات المتبقية في القدرات البالغة الأهمية اللازمة لكفالة فعالية العملية المختلطة. ونشكر حكومة السودان على ما قدمته من تعاون حتى الآن، ونحثها على مواصلة التحلي بهذه الروح، من أجل حل ما تبقى من مسائل معلقة بشأن النقل البري والجوي، وحرية تنقل العملية المختلطة. ونرى أن هذا سيساعد كثيرا على تيسير النشر السريع والسلس لمختلف مكونات البعثة.

وفيما يتصل بالعلاقة بين تشاد والسودان، لا يزال الاتحاد الأفريقي على اتصال مستمر بكلتا الدولتين العضوين فيه، بتيسير من فخامة العقيد معمر القذافي، قائد الجماهيرية العربية الليبية العظمى.

ونرى أن نجاح هذه العملية المختلطة يتوقف إلى حد بعيد على التوصل في موعد مبكر إلى اتفاق سياسي شامل. ونؤكد مجددا، في هذا الشأن، على التزام الاتحاد الأفريقي بالعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز العملية السياسية. ونسلم بالتحديات الجلية التي تنطوي عليها هذه العملية، ولكننا على ثقة من أن الأطراف والجهات المعنية ستظل تضطلع بأدوار بناءة بغية تحريك عملية السلام إلى الأمام. ويشجعنا حضور بعض الحركات والمحادثات الجارية في جوبا، واستعدادها لتوحيد مواقفها بشأن منهاج تفاوضي مشترك.

(تكلمت بالفرنسية)

ولا يمكنني أن أختتم كلمتي بدون أن أعرب مرة أخرى عن خالص تقديرنا للسيد غينو والسيد إلياسون لجهودهما الدؤوبة في هذه العملية. وأخيرا، أود أن أشارك

كل الأفارقة المتفانين في سبيل السلام وأن أعرب مرة أخرى عن شكرنا لجميع أعضاء هذا المجلس وثقتنا بهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نشكر السيدة ليلى راتسيفان ريهاماناتا على بيانها. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): توفر الإحاطتان الإعلاميتان اللتان استمعنا إليهما قبل لحظات من السيد يان إلياسون، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، اللذين نود أن نشكرهما جزيل الشكر، لمحة عن التطورات التي ليست متشائمة تماما بشأن موضوع نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبدأت تتضح الآن بعض المؤشرات، التي لم تكن واضحة حتى الآن، وفقا للمعلومات التي قدمها لنا الأمين العام على إثر محادثاته مع أعلى السلطات في السودان. لقد وافقت السلطات السودانية على توسيع قوام قوة العملية المختلطة بمشاركة بعض البلدان غير الأفريقية، والتزم الرئيس السوداني بالإذن بالتوقيع على اتفاق مركز القوات. وصحيح أن آخر المعلومات تفيد بأنه لم يتم بعد توقيع هذا الاتفاق، ولكن ينبغي ألا نفقد الأمل.

وعلاوة على ذلك، يتيح تحسن الحالة في تشاد، رغم أنها لا تزال محفوفة بالمخاطر بعد الصراع الذي نشب مؤخرا، أن نعتقد أن هناك إمكانية قوية لنشر قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في هذه الأثناء، وبهذا يتسنى توفير دعم كبير للعملية المختلطة. ونود على أي حال، أن نشيد بهذه الرغبة في الانفتاح التي أعربت عنها حكومة الخرطوم.

ومع ذلك ينبغي لنا، على الرغم من حدوث بعض الدلائل المشجعة، أن نواصل التحلي باليقظة، نظرا لاستمرار تردي الحالة الإنسانية والأمنية، كما أعلن عن حق في الإحاطتين المقدمتين من السيد إلياسون، والسيد غينو. والواقع أنه لا حاجة بنا إلى أن نؤكد أن السكان المدنيين الذين هم الضحية الرئيسية لهذه الأحداث يعلقون آمالهم على النشر السريع والفعال للعملية المختلطة.

ولقد أبدى بلدي، بوركينا فاسو، كما أشرت في جلسة سابقة، استعداده بالفعل للمشاركة في هذه العملية، بتوفير كتيبة قوامها 800 فرد. ويود وفدي أن يشيد، في هذا الصدد، بالتزام البلدان المساهمة بقوات، وبخاصة البلدان التي تقدم بسخاء الدعم السوقي الذي نتفق على أنه ما كان للعملية المختلطة بدونه أن تبدأ أعمالها.

ويبدو أن الإحاطتين الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما قبل لحظات تنبئان بأن الحالة في مجموعها لا تزال شديدة الخطر – ولا أحد يطعن في ذلك. ويتجلى هذا في الهجمات التي شنتها مؤخرا الجماعات المسلحة ضد تشاد، وعودة التوتر بين تشاد والسودان، والفظائع التي ارتكبتها المجموعات المتمردة المسلحة. وكل هذه الأحداث تنال من فعالية نشر العملية المختلطة في المنطقة. وينبغي، كيما يتسنى تحقيق الاستقرار في المنطقة، أن تختار شتى الأطراف السودانية – الحكومة والجماعات المسلحة – الحوار كأفضل خيار لتسوية خلافاتها السياسية، وبهدف واحد فقط وهو احترام المصالح المشتركة.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن ترحيبه بالجهود التي يبذلها الوسيطان بهدف الجمع بين الحركات المسلحة وعقد مؤتمر بشأن القضايا الموضوعية من شأنه أن يؤدي إلى التوصل لتسوية عادلة للنزاع عن طريق التفاوض.

لقد انقضى أربعون يوما على الموعد الرسمي لنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولا بد أن يقال إننا قد تأخرنا كثيرا، ليس فقط فيما يتعلق

بالبرنامج ذاته، ولكن قبل كل شيء فيما يتعلق بالمآسي المفزعة والأليمة التي تجري هناك يوميا على أرض الواقع. ولذلك ليس لدينا سوى رغبة واحدة، هي أن تبدأ الأمور في التحرك، في نهاية المطاف. وتحقيقا لتلك الغاية، نرجو للسيد إلياسون والسيد غينو، اللذين نعلم أنهما يعملان دون كلل من أجل نجاح هذه العملية الضخمة، بغض النظر عن الصعوبات والمأزق الراهن. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر للسيدة راتسيفاندريهامانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على إحاطتها الإعلامية المفيدة والمثيرة للاهتمام عن الحالة في الميدان من وجهة نظر الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي نتفق تماما معه.

وختاما، أود أن أعرب عن تأييدي لكلمات الرئيس مهنئا زميلتنا ميريانا ملادينيو، ممثلة كرواتيا، التي ستتركنا مع الأسف. وأتمنى لها حظا سعيدا في مسعاها الجديد.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تعرب عن شكرها لوكيل الأمين العام غينو والمبعوث الخاص إلياسون على إحاطتيهما الإعلاميتين عن نشر عملية حفظ السلام في دارفور وعن آخر التطورات في العملية السياسية.

في شهر تموز/يوليه الماضي، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 1769 (2007)، الذي بلور إنجازات المجتمع الدولي حتى اليوم في جهوده الرامية إلى تسوية مسألة دارفور. وتولي الحكومة الصينية اهتماما كبيرا لمسألة دارفور. ونؤيد بقوة استراتيجية المسار المناسب التي تعزز العملية السياسية ونشر عملية حفظ السلام على نحو متوازن وتسعى إلى حل المسألة عن طريق الحوار والتعاون بشكل تدريجي وحكيم.

وبفضل الجهود الهائلة التي تبذلها جميع الأطراف، تحقق بعض التقدم في نشر عملية حفظ السلام. وهذا العام، تسلمت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور رسميا المسؤولية عن حفظ السلام في دارفور من البعثة الأفريقية في السودان. كما عقدت الأمانة العامة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان مؤخرا مباحثات مثمرة عن بعض القضايا الفنية. وتود الصين أن تعرب عن تقديرها للأمانة العامة وللاتحاد الأفريقي ولحكومة السودان على تلك الجهود.

وتثبت الوقائع أن من الممكن تسوية المسائل كافة ما دامت الأطراف يمكنها الجلوس للتفاوض بصبر وبنية حسنة وبروح من التشاور على قدم المساواة. ولم تسر العملية المختلطة بالطبع حسبما كنا نتوقع. فعدد الجنود الذين تم نشرهم في الميدان يقل كثيرا عن المستهدف. والمناخ الأمني آخذ في التدهور. ولم يتم بعد تسليم المعدات بالكامل. والأوضاع شاقة. وتأمل الصين في أن تظهر جميع الأطراف المعنية حسن نواياها، وأن تبني الثقة المتبادلة وتوجه اهتماما خاصا إلى تحسين الاتصالات والتنسيق.

وينبغي معالجة المشاكل التي حدثت عن طريق المشاورات. أما تبادل الاتهامات فينبغي تجنبه. وينبغي أن يستعان بالآلية الثلاثية بوصفها القناة الرئيسية وأن تؤدي دورا فعالا لأجل توطيد التقدم المحرز وتيسير حل المشاكل التي قد تنشأ.

ويتعين الإشارة إلى أن تنفيذ القرار 1769 (2007) لا تقتصر مسؤوليته على الأمانة العامة أو الاتحاد الأفريقي أو حكومة السودان. بل يجب أن يشترك المجتمع الدولي في تلك المسؤولية بتوفير ما يلزم من الموارد والمعدات والأفراد، ولا سيما الأصول التي اشتدت الحاجة إليها في المجال الجوي وفي مجال النقل. ولا يمكن بغير الجهود المشتركة للمجتمع الدولي بوجه عام تيسير نشر القوة المختلطة على أرض الواقع دون عائق وتمكينها على الاضطلاع بدور فعال.

وهناك توافق في الآراء بين صفوف المجتمع الدولي بأسره فيما يتعلق بضرورة نشر القوة المختلطة على وجه السرعة. كما يترقب سكان دارفور نشرها بفارغ الصبر. وتتحمل جميع الأطراف المعنية في دارفور، بما فيها مجموعات المتمردين، التزاما عن كفالة سلامة جميع حفظة السلام وأمنهم. ولا يمكن قبول أي تهديدات من أي نوع. وينبغي أن تقوم القوة المختلطة أيضا بتعزيز تدابيرها الأمنية بشكل فعال للتخفيف من مخاوف الدول المساهمة بقوات.

وسوف تتوقف النتيجة النهائية للحالة في دارفور على نجاح العملية السياسية. والعملية السياسية ونشر قوة حفظ السلام تغذي كل منهما الأخرى. ففي غياب اتفاق سياسي للسلام يتخذ أساسا، لن يكون هناك سلام نحافظ عليه في دارفور. وستفقد عملية حفظ السلام كل أهمية لها.

وتود الصين أن تعرب عن امتنانها للمبعوثين الخاصين إلياسون وسالم لما يبذلانه من جهود بغية تعزيز العملية السياسية في دارفور. وتدعم الصين المحادثات التي بدأت في سرت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

غير أن العملية السياسية في دارفور، للأسف، قد تخلفت كثيرا عن نشر عملية حفظ السلام. ولا تزال مجموعات المتمردين الرئيسية على تعنتها ومقاطعتها للعملية التفاوضية. ويساور الصين قلق عميق في هذا الصدد. ونهيب جادين بتلك المجموعات أن تضع المصالح الشاملة المتمثلة في الاستقرار الوطني ورفاه شعب دارفور فوق أي اعتبار آخر، وأن تتجاوب مع قضية المجتمع الدولي العادلة وتتخذ الخيار الصحيح في وقت مبكر. كما ينبغي لمجلس الأمن أن يستثمر مزيدا من الطاقة في جهوده لأجل تيسير العملية السياسية في دارفور. وترجو الصين كذلك أن يتمكن البلد المعني من ممارسة مزيد من التأثير لدعوة مجموعات المتمردين إلى تغيير مواقفها والمشاركة في المفاوضات.

إن الفقر والتخلف هما السببان الجذريان في مشكلة دارفور. وهذه المشكلة لطابعها الخاص هي من مشاكل التنمية. وكما أوضح الأمين العام بان كي – مون منذ أيام قليلة لدى مخاطبته الجمعية العامة، تشكل النزاعات المتعلقة بموارد المياه سببا رئيسيا من أسباب الصراع في دارفور. وينبغي للمجتمع الدولي في جهوده الرامية لتسوية مسألة دارفور أن يتناول كلا من الأعراض والأسباب الجذرية. وينبغي أن يولي الأهمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن يقدم المساعدات الإنسانية والإنمائية. غير أنه لن يزيل أسباب الصراع ويحسن الأجواء الأمنية على نحو جذري، في الوقت ذاته، سوى النهوض بالأحوال المعيشية للسكان.

والصين، بصفتها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، قد بذلت مجموعة من الجهود المتسمة بالإصرار لإيجاد حل مناسب لمشكلة دارفور. وستواصل الصين العمل بالتعاون مع الأطراف المعنية في هذا الشأن من خلال مختلف القنوات من أجل بناء الثقة وتضييق فجوة الخلافات فيما بينها.

واستجابة للنداء الذي وجهته الأمانة العامة، أرسلت الصين قوات إلى دارفور، وكانت من بين أوائل القوات التي وصلت إلى أرض الميدان. ومعظم المساعدة الإنسانية التي قدمتها الصين إلى دارفور، والتي مجموعها 18 مليون دولار، قد وصلت وتم توزيعها. وقدمت حكومة الصين كذلك دعما للشركات الصينية التي تعمل في مشاريع بناء المدارس وحفر الآبار وتوفير المياه.

وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي للمساهمة في التوصل إلى تسوية مبكرة لمسألة دارفور وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في دارفور.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بمشاركة المتكلمين الذين سبقوني في الترحيب بالمبعوث الخاص، السيد إلياسون، والتعبير عن

التقدير له على إحاطته الإعلامية بشأن العملية السياسية في دارفور، وبوكيل الأمين العام السيد جان – ماري غينو، على المعلومات الحديثة التي قدمها لنا بخصوص العملية المختلطة للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في دارفور.

يود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى على دعمه المتواصل لجهود السيد إلياسون التي لا تكل وجهود رصيفه من الاتحاد الأفريقي، السيد سالم أحمد سالم، في العملية السياسية لإيجاد تسوية سياسية عن طريق التفاوض لمسألة دارفور. ونعتقد أنه من الضروري أن يؤكد مجلس الأمن مجددا دعمه المتواصل لهذه العملية بصفتها عملية لا يمكن عكسها، وأن يبعث إشارة قوية إلى جميع الأطراف بدعمنا الكامل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص.

ونلاحظ في التقرير أن المتمردين قد تجمعوا في خمس فصائل رئيسية. ومن شأن ذلك أن يتيح لهم إمكانية الخروج بموقف موحد بشأن المفاوضات. ونشدد على أهمية مشاركتهم الكاملة في عملية المفاوضات التي ييسرها المبعوثان الخاصان للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. لقد استعمل المبعوث الخاص تعبير ”الكتلة الحرجة“ في إحاطته الإعلامية. إنه من الأساسي جدا أن تدعم جميع الأطراف عملية السلام وتساهم فيها بحيث يمكن تخفيف معاناة الناس في دارفور وفي السودان ككل دون مزيد من التأخير.

ويتحتم كذلك على جميع الأطراف وقف الأعمال العدائية وعدم اللجوء للقوة كي يمكن التقدم على الجبهة السياسية. وفضلا عن المراحل السياسية وحفظ السلام، يعتبر وقف الأعمال العدائية ووقف إطلاق النار مرحلة من مراحل استنتاجات أديس أبابا لعام 2006 التي لم تنفذ بعد. ولا بد لنا أن نتفحص ونستكشف بصورة جيدة السبل للتوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية، ونحتاج إلى إعادة تنشيط الآليات السابقة لوقف إطلاق النار والذهاب إلى أبعد منها.

إن إيجاد الظروف الملائمة للعملية السياسة أمر رئيسي في هذا المجال.

إن العملية السياسية هي حجر الزاوية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة السودان على معالجة مسألة دارفور. ويجب أن يتآزر نشر بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والعملية السياسية. ونشاطر الأمين العام الرأي في أن نشر البعثة لن يكون فعالا إلاّ إذا كانت العملية السياسية التي أوكل إليها دعمها فعالة كذلك. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تتمكن البعثة من توفير مزيد من الأمن على الأرض للسكان المدنيين وتوفير المزيد من الزخم والثقة بالعملية السياسية.

ولذلك نستمد بعض التشجيع من التطور الهام فيما يتعلق باتفاق مركز القوات وتشكيلها. وهذه خطوات هامة في نشر البعثة المختلطة وينبغي الاعتراف بها. وما زلنا نؤمن بفعالية الآلية الثلاثية – الأمانة العامة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان في معالجة المسائل المتعلقة بنشر البعثة.

ونود أن نردد ما جاء في بيان الأمين العام الذي أدلى به في أوائل هذا الأسبوع أنه يجب على الدول المساهمة بقوات في البعثة المختلطة أن تسارع في استعداداتها كي تكون تلك القوات في الميدان في أقرب وقت ممكن. وفضلا عن ذلك، نعترف بأنه من الأهمية بمكان لأعضاء المجتمع الدولي الذين يستطيعون الإسهام بوحدات هامة للنقل الجوي والبري أن يقوموا بذلك.

إن التوغلات الأخيرة التي قام بها المتمردون في تشاد وتبعاتها المحتملة على جهودنا في دارفور تذكرنا بمخاطر تأجيل العملية السياسية في دارفور. وفي الواقع، إن العلاقات بين السودان وتشاد أساسية في استقرار البلدين. وفي هذا الصدد، ندعو كليهما إلى احترام وتأمين حدودهما المشتركة وفقا للاتفاقات الثنائية، ولا سيما اتفاقي طرابلس والرياض.

إن أكثر من 4.2 مليون في دارفور يعتمدون على المساعدات الإنسانية. ونحن نشيد بجهود المنظمات الدولية في إيصالها المساعدات لمن هم في حاجة إليها. ونشعر بقلق بالغ لأن العاملين في المجال الإنساني ما زالوا أهدافا للعنف والسرقات المسلحة. وينبغي دعم البيان المشترك بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية وتنفيذه تنفيذا كاملا. وعلى مجلس الأمن أن يكون على استعداد للنظر في إجراءات إضافية ضد من يهاجمون الذين يعملون في قوافل المساعدات الإنسانية خدمة لأولئك المحتاجين.

إن وفد بلدي على اقتناع بأن التقدم على كافة الجبهات في دارفور بما فيها المسارات السياسية وحفظ السلام ووقف إطلاق النار أمر هام للتوصل إلى سلام شامل. ويتطلب ذلك منهجا بناء ومساهمة من جميع الأطراف، بما فيها المجتمع الدولي وحكومة السودان والمتمردين. ومع ذلك، من الواضح أن مركز هذه الجهود سيكون العملية السياسية. ونحن نتمنى للسيدين إلياسون وسالم كل توفيق ونجاح في مساعيهما.

وفي الختام، أتمنى لزميلتنا الممثلة الدائمة لكرواتيا كل نجاح في مساعيها في المستقبل.

السيد ويسليدير (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أسوة بمن سبقوني من متكلمين، أود أن أشكر السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام لدارفور، على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين قدماهما للمجلس.

إن الحالة في دارفور مصدر قلق عميق لكوستاريكا. إننا نواجه أزمة إنسانية تتعمق بصورة يومية، بالرغم من الجهود والموارد الهائلة التي قدمها المجتمع الدولي. ومع ذلك، يجب على المجلس أن يتذكر أن الأزمة الإنسانية هي أحد مظاهر وآثار أزمة سابقة – أزمة سياسية وصلت إلى حد التطرف، وبلغت ذروتها في التضحية غير المسؤولة بمئات الآلاف من الأفراد، بما في ذلك عدد كبير من النساء والأطفال.

ولذلك، إنه بتحليل الحالة في دارفور ونشر العملية المختلطة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن الحل للأزمة الإنسانية سيتم بالتوصل إلى حل للأزمة السياسية، التي يمكن التغلب عليها من خلال عملية سياسية من المشاورات بمشاركة جميع الأطراف.

وتدعو حكومتي جميع الأطراف إلى الالتزام بالسلام وبالبحث عن مجالات للحوار وآليات التفاوض من أجل حل خلافاتها. ونحيي الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثاه الخاصان لتحقيق ذلك.

إن هذه المنظمة منظمة دول ذات سيادة – دول لها حقوق متساوية، وأيضا مسؤوليات متساوية. إن كوستاريكا مقتنعة بأن السيادة ليست حقا أكثر منها التزاما وأن الالتزام الرئيسي لكل دولة هو حماية الذين يعيشون داخل أراضيها. ومن ثمّ، ندعو باحترام لكن بقوة حكومة السودان إلى أن تمارس سيادتها بحماية مئات الآلاف من الأفراد الذي يعانون بصورة يومية من آثار هذه الحرب القاتلة.

ونأسف لتزايد التقارير عن ارتكاب جرائم ضد السكان المدنيين، بما فيهم الأطفال، وكذلك تزايد عدد حالات العنف الجنسي. وإننا نشجب بشدة استعمال هذه الممارسات كأدوات للضغط السياسي. وهكذا، فإننا نعيد التأكيد على أهمية وصلاحية قرارات المجلس 1325 (2000) و 1612 (2005) و 1674 (2006).

إن استبدال بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بعملية حفظ السلام المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يشكل خطوة هامة نحو تسهيل التوصل إلى حل فعال

للصراع في دارفور. ولكن تنفيذ الولاية الموكلة إلى البعثة الجديدة يجري المساس به على نحو خطير. فتأجيل التوقيع مرة أخرى من جانب حكومة السودان على اتفاق مركز القوات، وغياب الفريق اللازم لتنفيذ الوظائف المحددة، وهشاشة الاستقرار الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات بين تشاد والسودان، كل هذا يلقي بظلاله القاتمة على آمال الآلاف من المتضررين بهذا الصراع.

والنتائج الإيجابية لعمليات حفظ السلام تتوقف إلى حد كبير على توفر الظروف التي تيسر الانتشار السريع والفعال، وتوفير أكبر قدر ممكن من ضمانات الأمن للقائمين على تنفيذ تلك العمليات. وللأسف، ما زال ذلك الوضع يمثل تحديا يتعين التغلب عليه فيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ولذلك، فإننا نردد بقوة النداءات المتكررة التي وجهها الأمين العام إلى حكومة السودان لكي تسهل الانتشار الكامل للبعثة في أسرع وقت ممكن، وإلى الدول الأعضاء لكي توفر المعدات والمروحيات اللازمة من أجل تنفيذ الولاية.

وتمثل العدالة عنصرا أساسيا في تحقيق السلام الدائم. ومرتكبو جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية يمثلون انتهاكا لكرامة الإنسان وضمير المجتمع الدولي، وبالتالي، يجب أن يمثلوا أمام العدالة دونما إبطاء.

وتعيد كوستاريكا تأكيد التزامها بالمحكمة الجنائية الدولية وتود التأكيد على أن من واجب حكومة السودان أن تتعاون مع هذه المحكمة بموجب القرار 1593 (2005). ويقتضي التزام المجتمع الدولي بالسلام أن يتجاوز مجلس الأمن الخطب البليغة وأن يضمن بذلك تنفيذ قراراته والولايات النابعة منها.

إننا نعتقد أن الأزمة في دارفور لن تنتهي بمجرد اتخاذ القرارات في هذه الهيئة الجماعية؛ والاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين لن تلبى من خلال 15 صوتا. إن الرصد المستمر والمفصل لكل جوانب الصراع، وضرورة التنفيذ الفعال للأحكام المعتمدة من جانب هذه الهيئة، وتحديد المسؤوليات في الوقت المناسب، ودعم الرغبة الصادقة للأطراف في التغلب على العقبات وتسوية الصراعات الكامنة، كل ذلك يمثل ضمانات لصون السلام والأمن الدوليين في هذه المنطقة في نهاية المطاف.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسة اليوم. واسمحوا لي أن أرحب بالسيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام لدارفور، والذي ما زال يطيب لبعضنا أن يذكره بوصفه رئيس الجمعية العامة. وأود أن أرحب كذلك بالسيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية. كما أرحب برئيستي، صاحبة السعادة السيدة راتسيفاندريهانانا، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، وأشكرها على بيانها.

ويؤيد وفد بلدي جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة، السيد يان إلياسون، ونظيره من الاتحاد الأفريقي، السيد سالم أحمد سالم، على مواصلة تكثيف المشاورات، والتفاعلات والوساطة مع حكومة السودان والحركات غير الموقعة. ونحن نرى أن العملية السياسية تمثل أيضا دعامة أساسية لعملية السلام في السودان. ولذا، فإن نجاح هذه العملية يضاهي في أهميته بالنسبة لنا كل ما يجري القيام به هناك.

ولهذا السبب، فإننا نرحب بالتقدم المشار إليه فيما يتعلق بتوحيد جهود حركات التمرد خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، ولكن ما زال يساورنا القلق إزاء هشاشة هذه التحالفات. وفي حقيقة

الأمر، وبعد الاستماع بعناية إلى ما قاله السيد إلياسون، فإن الانطباع الذي يتكون لدى المرء هو أن العملية السياسية تسير على نحو بطيء للغاية، على أقل تقدير. وأتساءل إن كان يمكن للسيد إلياسون في نهاية الجلسة هذه أن يقترح سبلا يمكن للمجلس من خلالها أن يساعده والسيد سالم في دفع العملية قدما.

ونلاحظ مع القلق أن حالة التفكك المبكرة لمختلف فصائل التمرد قد استمرت، وأن بعضها لم يظهر التزاما كافيا وما زال البعض يضع شروطا مسبقة للمشاركة. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلدي يهيب بقادة حركات التمرد تلك بالانضمام إلى العملية السياسية من خلال التحرك سريعا في إطار مواقفها المشتركة. وجلي أن على مجلس الأمن أن يكون قادرا على اتخاذ إجراءات صارمة إزاء أولئك الذين يتعمدون تأخير مشاركتهم في هذه المفاوضات، ويختارون، بدلا من ذلك، اللجوء إلى استخدام العنف ضد السكان الأبرياء في دارفور بعد أن طفح الكيل بمعاناتهم.

كما نهيب بالمجتمع الدولي أن يفعل بدوره كل ما بوسعه لكفالة مشاركة الجميع في عملية السلام بدون شروط، لأن محادثات السلام عنصر أساسي في حل الصراع في دارفور.

إننا نقدر ما تحقق من تقدم حتى الآن فيما يتعلق بتنفيذ القرار 1769 (2007)، ولا سيما تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي أشير إليها سابقا. ونحث الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان على زيادة تعجيل هذه العملية لضمان النشر الكامل للعملية المختلطة. كما نشيد بالتقدم المحرز نحو استكمال الاتفاق بشأن مركز القوات. ومن الواضح أن نجاح العملية المختلطة يعتمد على تعاون كل الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، نود التشديد على الحاجة إلى استمرار الحوار الجاري بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان.

وما زال وفد بلدي يساوره القلق لأن عملية توفير النقل الجوي والبري لم تكلل بالنجاح حتى الآن. وكما أشير مرارا، فإن هذه الإمكانيات لا غنى عنها ليس من أجل نشر العملية المختلطة في الوقت المناسب فحسب، بل من أجل إنجاز الولاية أيضا. ونعتقد أن عملية مختلطة معززة وفعالة ستسهم في استتباب الاستقرار في دارفور على المدى الطويل.

ومن المسائل الأخرى التي تثير القلق تهديد السكان المدنيين على طول الحدود مع تشاد، إلى جانب المحاولات التي جرت في الآونة الأخيرة لزعزعة استقرار حكومة تشاد بالقوة. ولا بد من اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان أمن السكان المدنيين، والمشردين والنساء والأطفال في دارفور. وينبغي تهيئة الظروف للسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى فئات السكان التي تحتاج إليها.

لقد شغل الوضع في دارفور انتباه المجتمع الدولي لفترة طويلة، ونقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام وآخرون في إعطاء الأولوية لهذه القضية.

ولا يزال وفد بلادي يساوره القلق لأن تدهور الوضع الأمني في الميدان والتوترات المتجددة في العلاقات بين السودان وتشاد يؤديان إلى تعقيد عملية البحث عن تسوية سياسية في دارفور. ونواصل التأكيد على أن إيجاد حل لمسألة دارفور يكمن في التوصل إلى تسوية سياسية. ومع ذلك هناك بارقة أمل في إمكانية تحقيق السلام من خلال الحوار السياسي والمفاوضات، لدعم ذلك، من خلال نشر قوة لحفظ السلام يمكن أن تساعد على إحداث تغيير.

ونود أن نكرر التأكيد على النقطة الصائبة التي تتمثل في أن السلام في السودان لا يمكن تجزئته. وفي ذلك الصدد،

يسر وفد بلادي أن يكون هناك تنسيق وثيق بين بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والعمل الذي يضطلع به المبعوثان الخاصان.

أخيرا، اسمحوا لي أن أودع السفيرة ملادينيو، التي كنت أدعوها دائما بشقيقتي في المجلس. والآن سوف أقضي بقية فترة عضويتي في المجلس دون شقيقة، وأعتقد أن ذلك سيكون مملا للغاية.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أتقدم بالشكر للسيد إلياسون والسيد غينو على إحاطتيهما الإعلاميتين. لقد شدد كلاهما على الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمانة العامة والاتحاد الأفريقي، ويود وفد بلادي أن يرحب بهما. لقد بيّنا كلاهما أيضا أنه ما زال هناك طريق طويل لكي يتحقق السلام في دارفور، ولا سيما لإعادة تهيئة الظروف الأمنية التي تجعل من الممكن أن يعود الناس إلى قراهم وأراضيهم. وذلك هو هدفنا النهائي.

ويتمثل شاغلنا الأول في توفير الأمن للسكان. ونشعر بالقلق، الآن أكثر من أي وقت مضى، إزاء استمرار العنف ضد المدنيين والهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني الذين يجاهدون من أجل مساعدتهم. وفي حين لا يزال الوضع الإنساني متدهورا، فإن القيود المتعمدة التي تفرض على وصول المساعدة الإنسانية إلى الميدان ما زالت على حالها منذ العام الماضي. وحتى اليوم، تؤثر تلك القيود بشكل خطير على مئات الآلاف من الأفراد المحرومين من تلقي جميع أشكال المساعدة. وتدين فرنسا بأشد العبارات الممكنة الهجمات ضد موظفي المساعدة الإنسانية، التي ازدادت بمعدل 150 في المائة في عام 2007، وتناشد جميع الأطراف أن تعمل بحق على وقف الأعمال العدائية وأن تضمن وصول المساعدة الإنسانية إلى الذين هم بحاجة إليها.

وفي ذلك الصدد، نشير مع الارتياح إلى قيام حكومة السودان بتمديد الوقف الاختياري على القيود المفروضة على وصول المساعدة الإنسانية، ونحث السلطات في الخرطوم على كفالة التنفيذ الكامل والفعّال له من أجل تيسير وصول المساعدة الإنسانية.

وينبغي أن يدفعنا انعدام الأمن بشكل عام على مضاعفة الجهود التي نبذلها لضمان الانتشار السريع للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وندرك أن الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام يبذلان كل ما في وسعهما، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، من أجل التشكيل السريع لقوة موثوق بها وقوية تستطيع حقا الدفاع عن السكان وتحدد، بالتالي، ثقة السكان فيها، التي تعتبر أساسية للغاية، كما قال السيد جان – ماري غينو من قبل في بيانه.

وندعو السلطات السودانية إلى تقديم الدعم للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كما سبق أن تعهدت بذلك من قبل في عدة مناسبات، وإلى الوفاء بوعدها بدلا من زيادة الشروط – خلافا لقواعد الأمم المتحدة في بعض الأحيان – التي تؤخر انتشار العملية وتؤثر على فعاليتها. ويبدو لنا أن المقترحات التي قدمتها إدارة عمليات حفظ السلام واقعية، ونرى أن المجلس ينبغي أن يدعمها بكل وضوح.

ويدفعنا نفس القلق إزاء السكان إلى الدعوة إلى الانتشار السريع للقوة التابعة للاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. إن العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، من جهة، والقوة التابعة للاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، من جهة أخرى، مُصمَّمة لغرض مواجهة نفس الأزمة الإنسانية، التي لم تتوقف على حدود السودان. ويستحق اللاجئون

السودانيون في تشاد والمشردون وغيرهم من السكان الضعفاء على جانبي الحدود وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، جميعا الحماية وتوفير المساعدات لهم.

والأزمة الأخيرة في تشاد، التي اندلعت بسبب محاولة من جانب الجماعات المتمردة للاستيلاء على السلطة أدانها الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، قد أخرت عملية الانتشار. وربما كان ذلك حقا أحد أهداف المتمردين وحُماتهم. ولا تزال هذه الحالة تتسم بالإلحاح، ولذلك نرحب باعتزام الاتحاد الأوروبي استئناف عملياته في الأيام القادمة، حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك. كما نرحب بالمناشدة التي أطلقها مؤخرا الرئيس إدريس دبي إتنو من أجل مواصلة عملية تقديم المساعدة الإنسانية في شرق تشاد.

ومن الجلي أن الاستقرار الدائم لن يتحقق في دارفور بدون الانتهاء من العملية السياسية التي يضطلع بها السيد إلياسون والسيد سالم أحمد سالم. وندعو جميع الأطراف إلى تحمل مسؤولياتها. فكل جانب يقول إنه يعمل لمصلحة دارفور؛ وعلى الجميع الآن أن يعملوا على إثبات ذلك. وعلى الذين ما زالوا يقومون بأعمال العنف أن يضعوا أسلحتهم فورا، تمشيا مع الالتزامات التي أعلنوا عنها في مناسبات متعاقبة. وعلى الذين ابتعدوا عن مائدة المفاوضات أن يعودوا إلى تلك المائدة، بينما لا يزال هناك متسع من الوقت. وتعمل فرنسا، من جانبها، من أجل تحقيق ذلك، بناء على طلب السيد إلياسون والسيد سالم.

كما يود وفد بلادي أن يكرر التأكيد على دعمه للنهج الذي اتخذه الوسيطان، ألا وهو إشراك المجتمع المدني في المناقشة. ونؤيد بقوة الفكرة القائلة بأن العملية السياسية لا تشارك فيها الأطراف المتحاربة فحسب، بل أيضا ممثلون عن الذين وقعوا ضحايا للعنف والذين لنفس السبب وراء التزامنا بالتوصل إلى حل للأزمة. وعلى وجه الخصوص فإن أصوات مئات الآلاف الذين شُردوا يجب أن تُسمع.

وأخيرا، يأمل وفد بلادي بقوة في ألا يفلت مرتكبو الجرائم في دارفور من العقاب. وينبغي أن تواصل المحكمة الجنائية الدولية أنشطتها فيما يتعلق بأخطر الجرائم، والتي لا يزال بعض مرتكبيها، لسوء الحظ، ينعمون بحماية السلطات السودانية.

وقبل أن أختتم كلمتي، وبنبرة أكثر سرورا، اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في الإعراب لسفيرة كرواتيا عن تمنياتنا لها بكل النجاح فيما تقوم به من أعمال في المستقبل في الدفاع عن مبادئ وقيم حقوق الإنسان والكرامة البشرية.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): في البداية، أود أعبر عن تقديرنا البالغ للسيد بان كي – مون، الأمين العام، لمتابعته المثابرة لتطورات الوضع في دارفور وحرصه على إحلال السلام والأمن في إقليم دارفور، بشكل خاص، وفي أفريقيا، بشكل عام. ونشيد بالسيد يان إلياسون ونشكره على إحاطته الإعلامية المفيدة أمام المجلس هذا اليوم. ونعرب عن بالغ تقديرنا للجهود التي يبذلها مع زميله السيد سالم أحمد سالم، مبعوث الاتحاد الأفريقي، ونكرر الترحيب بقرار الأمين العام تمديد مهمة السيد إلياسون. ونشكر كذلك السيد غينو على إحاطته الإعلامية. كما أرحب بالمراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي، ونشكرها على مداخلتها.

تعكس الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد إلياسون الجهود المضنية التي بذلها مع زميله السيد سالم أحمد سالم خلال الشهور القليلة الماضية، من أجل إقناع جميع الفصائل بالجلوس إلى مائدة المفاوضات وتوحيد الحركة وتنسيق مواقفها استعدادا لاستئناف المحادثات التي بدأت في سرت في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونعتقد أن جهودهما

تستحق الثناء لأنها حددت بشكل أكثر دقة الصعوبات التي يجب التغلب عليها، وأهمها تقاعس بعض الفصائل عن الاشتراك في العملية السلمية.

ولا يمكننا الكلام عن الأزمة في دارفور دون التشديد على أن السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عملية سياسية شاملة تهيئ لها الظروف الموضوعية، بل وإعطاء الأولوية لذلك. ولهذا يود وفد بلادي التأكيد على عدد من النقاط.

أولا، نرحب باستمرار النهج الذي يتبعه الممثلان الخاصان فيما يتعلق بالتشاور مع مختلف الأطراف، من أجل توحيد الحركات، وتنسيق مواقفها، تمهيدا للعودة إلى المحادثات الموضوعية في سرت. ومع اقتناعنا بصعوبة هذه المهمة، مثلما جاء في إحاطة السيد إلياسون، إلا أنه لا مناص من مواصلة الجهود والاتصالات في هذا الشأن.

ثانيا، لكي تنجح العملية السياسية، يجب أن تقوم الأطراف كافة بوقف العنف فورا، وأن ينخرط الجميع في محادثات السلام، دون شروط مسبقة، وأن تتجنب الأطراف المختلفة ربط مواقفها بمدى سرعة وحجم نشر القوة المختلطة في إقليم دارفور، علما بأن ذلك عامل مهم جدا.

ثالثا، نشعر ببالغ القلق إزاء موقف بعض الفصائل التي تواصل رفض المشاركة في العملية السياسية، وتتجاهل جهود الوساطة. ونؤكد على أهمية أن تقوم الأطراف، بما فيها هذا المجلس، بممارسة ما يلزم من ضغوط على هذه المجموعات لكي تعيد النظر في مواقفها وتنخرط في العملية السياسية بحسن نية ودون شروط مسبقة. وعلى هذا المجلس، كما قلت، أن يقوم إزاء هذه المجموعات بما يجب أن يقوم به.

رابعا، تتابع ليبيا عن كثب التطورات الحاصلة في دارفور وهو إقليم نشترك معه في حدود طويلة، وتواصل تقديم ما يمكن من مساعدة من أجل إحلال السلم والأمن في الإقليم. وحرصت بلادي دائما على تسريع عملية السلام باستضافتها للمحادثات بين الأطرف في سرت، كما هو معروف، وستواصل بلادي تقديم دعمها، دون حدود، لجهود الوسطين، والاضطلاع بدور نشط في جهود المساعي الحميدة ذات الصلة، ومرة أخرى ندعو هنا المجموعات المتمردة المترددة في الانضمام إلى العملية السلمية على أن تعمل على تهيئة الظروف الموضوعية، ومن أهمها وقف إطلاق النار وتسهيل مهمة العمل الأمني والإنساني.

وبالنسبة لنشر القوة المختلطة، أود أن أثني على الجهود التي بذلتها إدارة عمليات حفظ السلام، وحكومة السودان، في سبيل معالجة المسائل التقنية المتعلقة بنشر القوة. ونشيد بالتفاهم المشترك والروح الإيجابية اللذين سادا لقاء السيد الرئيس السوداني عمر البشير والأمين العام للأمم المتحدة، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا مؤخرا، وما نتج عن ذلك من تقدم في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بإبرام اتفاق وضع القوات الذي من المتوقع أن يوقع غدا، وما تطرق إليه الأمين العام في بياناته الأخيرة في هذا الشأن، وما عكسه من ارتياح إزاء تعاون السلطات السودانية في تيسير نشر القوة المختلطة. ونأمل الاستمرار في بناء الثقة مع البلد المضيف للعملية المختلطة، وتفادي كل ما من شأنه أن يؤدي إلى توتر العلاقات مع الحكومة السودانية، التي نحن على يقين من أنها تبذل كل جهد ممكن من أجل تسهيل مهمة نشر القوة المختلطة، والدفع بالعملية السلمية إلى الأمام.

وفي المقابل، نعرب عن انشغالنا إزاء استمرار عجز المجتمع الدولي عن توفير لوازم نشر القوة المختلطة، وخصوصا فيما يتعلق بالمساهمة بوحدات النقل الجوي والبري. وفي هذا الصدد، نحث ونشكر الدول القادرة على سد العجز في احتياجات القوة ونأمل أن تتمكن من ذلك في أقرب وقت ممكن. ولا يفوتني الإشادة بالدول التي تقدمت

بمساهمات في القوة المختلطة، ونؤكد على أهمية الالتزام بالطابع الأفريقي في عملية اختيار عناصر هذه القوة، خصوصا فيما يتعلق بهياكل القيادة والسيطرة، وذلك وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن 1769 (2007)، والاتفاقات اللاحقة.

وينتاب بلادي القلق إزاء أعمال العنف التي جرت في تشاد وأودت بحياة الكثير من المدنيين الأبرياء بكل أسف. ونعرب عن قلقنا أيضا إزاء استمرار التوتر والاتهامات المتبادلة بين تشاد والسودان، البلدين الجارين والشقيقين، الأمر الذي ينعكس على الوضع الأمني والإنساني على جانبي الحدود بين البلدين، ويؤثر سلبا على التسوية السلمية للصراع في دارفور وفي المنطقة كلها. لذلك، ندعو الطرفين إلى تفعيل الحوار من أجل تنفيذ اتفاق طرابلس الموقع بينهما في 8 شباط/فبراير 2006، بهدف ضمان الأمن على حدودهما المشتركة، لأن ذلك من شأنه أن يخفف من معاناة اللاجئين والمشردين بشكل خاص، ويسهم بكل تأكيد في بناء الظروف الموضوعية في الحل السلمي في دارفور وتشاد على حد سواء.

وأخيرا، أريد أن أشيد بزميلتنا السيدة مريانا ملادينو، سفيرة كرواتيا، لكل ما قدمته وكل ما شاركت به في هذه المنظمة، والتي للأسف ستتركنا قريبا. ونرجو لها كل النجاح في مهمتها الجديدة.

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشعر بالامتنان للمبعوث الخاص للأمين العام لدارفور، السيد إلياسون، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد غينو، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين عن التقدم المحرز على المسار السياسي للتوصل إلى تسوية في دارفور، ونشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ونحن مقتنعون بأن التوصل إلى تسوية في دارفور يكمن حصريا في المجال السياسي عن طريق المفاوضات بين حكومة السودان ومتمردي دارفور. ويجب أن تصبح اتفاقات السلام الجديدة بين الخرطوم والمعارضة في دارفور هيكل الدعم المقبل لاستعادة السلام والأمن في المنطقة السودانية.

ونرى أن استئناف عملية المفاوضات التي بدأت في سرت ما زال إحدى الأولويات. وبدون النجاح في حوار دارفور – دارفور، سيكون من المستحيل تحسين الحالة الإنسانية وكفالة وفاء العملية المختلطة بولايتها بنجاح. وسوف يساعد نشر قوات حفظ السلام بدون شك في تعزيز الأمن، ولكنه لا يمكن أن يضمن التسوية الشاملة للحالة. والدور الرئيسي في العملية السياسية، برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يقع بطبيعة الحال على عاتق الأطراف المعنية، التي تعمل بدعم نشط من الجهات الفاعلة الإقليمية.

ونعرب عن تقديرنا الشديد للجهود الفعالة التي يبذلها المبعوثان الخاصان إلياسون وسالم أحمد سالم في عقد المشاورات مع حكومة السودان والمعارضة في دارفور بهدف إعداد الطرفين للمفاوضات بشأن البنود الموضوعية. ومن دواعي سرورنا أن نسمع بحدوث تقدم ملحوظ في توحيد مختلف مجموعات المتمردين في دارفور، غير أن هناك قدرا كبيرا من العمل المضني يتعين القيام به لإقناع المعارضة بالاتفاق على منهاجها التفاوضي وعلى عضوية وفدها.

وفي هذا الصدد، نرحب بتمديد الأمين العام لولاية الوسيط، السيد يان إلياسون. ويجدر التنويه بفكرة تعزيز أنشطة فريق التفاوض التابع للمبعوثين الخاصين من خلال تعيين مفاوض واحد. ونرى أن ذلك لن يؤدي إلى إضعاف

فريق دعم الوساطة المشتركة، بل إلى تعزيز التنسيق والفعالية في جهوده.

ويساورنا شديد القلق إزاء الموقف المتعنت الذي تتخذه حركة العدل والمساواة. وهو يثير تساؤلا بشأن إمكان استخدام تدابير تقييدية فيما يتعلق بقادة المتمردين الذين لا يعترضون صراحة طريق إحراز التقدم في العملية السياسية بدارفور فحسب، بل يهددون أمن العاملين في مجال حفظ السلام والمجال الإنساني أيضا. ويجب على مجلس الأمن على أية حال أن يبعث إليهم بإشارة بالغة الوضوح والحزم بضرورة أن يعيدوا النظر بشكل عاجل في موقفهم الهدام.

وقد شكّل نقل السلطة من البعثة الأفريقية في السودان إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مرحلة هامة في عملية حفظ السلام في دارفور. وأنجزت الأمانة العامة والاتحاد الأفريقي قدرا رائعا من العمل لكفالة أن تتمكن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من تنفيذ ولايتها ضمن الإطار الزمني المحدد بموجب قرار مجلس الأمن 1769 (2007). ويجب أن نعمل باستمرار على تعزيز فعالية العملية المختلطة، كما أشار السيد غينو اليوم.

وتبقى مشكلة طريقة إدماج الطائرات المروحية الضرورية في العملية المختلطة. وتعرب روسيا عن استعدادها للتعاون مع شركائها والأمانة العامة على إعداد خيارات جديدة ممكنة لحل تلك المشكلة الملحة. ولا تزال وجهة نظر الأمين العام ذات صلة ومؤداها أن فعالية أداء العملية المختلطة سوف تتوقف إلى حد كبير على قدرة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على أن يحلا المشاكل التقنية الشاملة ذات الصلة بنشر العملية، بالتعاون مع حكومة السودان. وسوف يستلزم ذلك تعاونا من كلا الطرفين.

وكما أظهرت التجارب، وبصفة خاصة زيارة السيد غينو إلى أديس أبابا، تقتضي المشاكل الراهنة إجراء حوار بنّاء مع القيادة السودانية. ويسرنا أنه أعيد تأكيد الحاجة إلى التعجيل بنشر العملية وإلى الإبرام الفوري لاتفاق لتحديد مركز القوات الخاصة بالعملية المختلطة، خلال اجتماع الأمين العام ورئيس السودان على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. والتسوية الشاملة في دارفور مستحيلة بطبيعة الحال ما لم يجر تطبيع الحالة الأمنية على الصعيد الإقليمي والعلاقات بين تشاد والسودان على أساس من الامتثال غير المشروط من جانب دول المنطقة للاتفاقات القائمة، ولا سيما اتفاق ضمان الأمن في منطقة الحدود.

وروسيا، من جانبها، لديها التصميم في المستقبل على أن تشجع بشكل إيجابي التقدم في عملية السلام بدارفور على أساس من احترام سيادة السودان وسلامة أراضيه.

السيدة ملادينيو (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام لدارفور، والسيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على التقريرين المتسمين بالتفصيل والدقة والصراحة اللذين قدماهما للمجلس اليوم.

ونرى من حيث المبدأ أن إحراز تقدم حقيقي على المسار السياسي يمثل جوهر الحل المستدام. ومما يجعل ضرورة تحقيق نتيجة ملموسة على المسار السياسي أكثر وضوحا للجميع عدم استقرار الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، حيث يمكن لشرارة بسيطة أن تشعل نيران جحيم كامل. ومن هذا المنطلق، نثني على العمل الذي يقوم به المبعوثان الخاصان للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ونؤيده تأييدا كاملا.

وقد أصغينا باهتمام إلى تقييم السيد إلياسون وما أبداه من ملاحظات ولكن لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق

إزاء ما يمكن وصفه بالتطورات المتواضعة التي تم تحقيقها حتى الآن. فعلى الرغم مما يبذله هو والسيد سالم أحمد سالم من جهود جديرة بالثناء ومن التقدم المحرز حتى الآن، نرى أنه يلزم كثير من الوقت الإضافي للبدء بمفاوضات مجدية وموضوعية.

ومع ذلك، نقدر أن هناك خطوات مشجعة شيئا ما على الصعيد التقني. ومن هذا المنطلق، نؤكد مجددا تأييدنا الكامل للطريق الذي اتخذه المبعوثان الخاصان. ونرجو أن يؤدي نهجهما الهادئ، بما في ذلك حلقات العمل التي يقصد بها تهيئة مناخ إيجابي وتفضيلهما لعقد اجتماعات على غرار أروشا، إلى نتائج مؤاتية.

غير أننا نشعر الآن أننا بحاجة إلى برهان واضح من جميع الأطراف على إرادتها السياسية لكي نضع هذه العملية على مسارها الصحيح. ومن هنا، نعرب عن تقديرنا الشديد للمساعدة التي يقدمها الشركاء الإقليميون وغيرهم من الشركاء في تشجيع أطراف الصراع على الجلوس إلى الطاولة والتفاوض.

ونكرر ما قاله السيد إلياسون من أنه لا يمكن أن يحدث تقدم فعلي على المسار السياسي في وسط بيئة معادية. ونضم صوتنا إلى نداءاته بالوقف الفوري لإطلاق النار وتحمل جميع الأطراف، وبخاصة الحكومة، لمسؤوليتها عن تحسين الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور. ونشارك فيما أعرب عنه، ليس فقط حول هذه الطاولة أو فيما بين أعضاء مجلس الأمن دون سواهم، من طابع الإلحاح حين يتعلق الأمر بالنشر الكامل للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقدرتها على العمل. غير أن إحاطة السيد غينو الصادقة لا تترك مجالا للتفاؤل.

وعلى الرغم من ذلك، نرى أن مشاركة الحكومة السودانية في المباحثات الأخيرة مع العملية المختلطة مشجعة. ونرجو أن تفي بالوعود، ولا سيما المتصلة منها بالتوقيع على اتفاق مركز القوات. علاوة على ذلك، من حقنا أن نتوقع حلا سريعا لجميع المسائل المعلقة المرتبطة بإعداد ولاية العملية المختلطة وممارستها الفعالة لها، وعلى وجه التحديد قبول القائمة المقترحة بالبلدان المساهمة بقوات، ومنح التراخيص بالرحلات الجوية وتيسير سبل وصول العملية المختلطة إلى الأراضي والمياه وحريتها في التنقل. وأخيرا، نرجو أن تؤمن الحكومة السودانية إيمانا كاملا بالرأي القائل إن ولاية البعثة تقتصر على ما فيه نفع الشعب السوداني.

ولا يزال وفدي يؤمن بنهج المسارات الثلاثة الذي يشمل المسائل السياسية والإنسانية والأمنية. غير أنه ينبغي ألا تغيب سيادة القانون عن البال. لذلك، نرى أن البعد القضائي ليس مكملا لنهج المسارات الثلاثة السالف الذكر بل أن كلا منهما يعزز الآخر ويعد من صميمه. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا الشديد إزاء إمكانية ترسخ ثقافة الإفلات من العقاب في السودان.

ونعرب كذلك عن عميق قلقنا إزاء شدة مستوى العنف والإيذاء الخطير المرتكب ضد النساء والأطفال في السودان، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، التي يرتكب معظمها ضد الفتيات. ولا بد من وقف هذه الممارسات الشنعاء.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أختتم بملاحظة أن السلام غير قابل للتجزئة في السودان. فلا ينبغي، من وجهة نظرنا، تناول دارفور بمعزل عن اتفاق السلام الشامل. ونؤيد تماما النداءات بشأن ضرورة التوصل إلى حل شامل. ونعرب عن التزامنا الواضح بالعمل على تحقيق ذلك في المجلس.

وفي الختام، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أقول بضع كلمات على المستوى الشخصي. أود أن أشكركم وجميع زملائي حول هذه الطاولة على العبارات الطيبة التي

وجهتموها لي، بما فيها عبارات التشجيع بخصوص عملي في المستقبل.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص السيد إلياسون، ووكيل الأمين العام السيد غينو على إحاطتيهما الإعلاميتين وجهودهما التي لا تكل للمضي قدما بجدول أعمال دارفور المتفق عليه. وأود أن أشكر كذلك السيدة راتسيفاندريهامانانا، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي على مساهمتها في هذه المناقشة.

إن إيطاليا تؤيد النشر المبكر والسريع لقوة معززة لحفظ السلام في دارفور لحماية المدنيين والمساعدة في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والمتمردين. ونأمل أن يتم توقيع اتفاق مركز القوات دون مزيد من التأخير، كما تم الاتفاق عليه بين الأمين العام ورئيس السودان على هامش مؤتمر الاتحاد الأفريقي.

ونرحب بالتقدم الذي أخبرنا عنه وكيل الأمين العام السيد غينو، لا سيما في مسألة مشاركة البلدان غير الأفريقية – رغم أنه من المؤسف أن بلدان الشمال الأوروبية لن تكون في نهاية المطاف جزءا من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وإيطاليا تشاطر الأمين العام تقييمه بأن العملية المختلطة لن تكون فعالة إلا بقدر فعالية السياسية المكلفة بدعمها. وبالنسبة لنا، وتماشيا مع استنتاجات أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، فإن المسار السياسي ومسار حفظ السلام متساويان في الأهمية ويعزز كل منها الآخر. ولذلك، هناك حاجة ملحة لإحراز تقدم في العملية السياسية كذلك.

وأود أن أشدد على دعم إيطاليا التام لوساطة مشتركة تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومن الأمور الجوهرية أن نؤيد الجهود التي يبذلها المبعوثان التي ترمي إلى تعزيز كتلة حرجة في صفوف حركات التمرد يمكن أن تسمح للعملية بالمضي قدما. وندعو جميع حركات التمرد إلى اغتنام الفرصة الحالية لإجراء مفاوضات مباشرة وشاملة مع الحكومة. فاستمرار القتال لا يمكن أن يبقى خيارا طالما سنحت فرصة للسلام.

ويسر إيطاليا أنها قد أسهمت بمبلغ 000 511 دولار للصندوق الإستئماني لدعم الوساطة المشتركة. وسوف نقدم في أقرب وقت ممكن المزيد من الأموال لذلك الصندوق ولصندوق الأمم المتحدة للسلام والاستقرار لمجتمع دارفور.

لقد سُرّت إيطاليا لحضور عدد من الممثلين عن المجتمع المدني في دارفور في مراسم افتتاح مؤتمر سرت. ونرى أن المجتمع المدني لديه الكثير مما يقوله بشأن كيفية حل الصراع وكيفية تنفيذ الاتفاق. ونأمل أن تستمر مشاركته في المحادثات. ونتطلع كذلك إلى إحراز المزيد من التقدم في الحوار بين سكان دارفور وعملية المصالحة.

وما زال يساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم في الوضع الإنساني. وتمديد التعليق الطوعي للقيود المفروضة على المنظمات الإنسانية من جانب الحكومة خطوة جديدة بالثناء وينبغي أن تترافق مع تجديد التزام جميع الأطراف في دارفور بإتاحة وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق.

ويساور إيطاليا القلق كذلك إزاء حالة حقوق الإنسان في المنطقة، لا سيما حقوق النساء والأطفال. والتقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال في الصراع المسلح في دارفور يقدم سردا قاتما عن ذلك الواقع. وتتطلع إيطاليا إلى مناقشة هذا التقرير في الفريق العامل عما قريب.

ولا يمكن التقليل من أهمية الأطراف الفاعلة الإقليمية في حل صراع دارفور. وإنه لأمر حيوي أن تلتزم تشاد والسودان مجددا بعملية سرت وبحل خلافاتهما من خلال

الحوار وإعادة علاقات التعاون، التي هي ضرورية للسلام والاستقرار في المنطقة.

وأذكّر كذلك بأنه لا يمكن الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبت في دارفور. وإيطاليا تؤيد رأي واستنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي في 28 كانون الثاني/يناير والدعوة التي وجهها إلى حكومة السودان للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

لقد اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا هاما جدا (S/PRST/2007/41) عشية افتتاح اجتماع سرت. وشدد المجلس على استعداده لاتخاذ إجراءات ضد أي طرف يسعى لتقويض عملية السلام، بما في ذلك عدم احترام وقف الأعمال القتالية أو عرقلة المحادثات وجهود حفظ السلام والمعونة الإنسانية. ونعتقد أن هذا البيان يعكس بشكل جيد شعور المجتمع الدولي بالإحباط بسبب بطء التقدم وتفشي الإفلات من العقاب على ما حدث في دارفور. وأتفق تماما مع المبعوث الخاص السيد إلياسون عندما قال إنه يجب أن يكون هناك ثمن لعدم التعاون. ونحن نتساءل عن توقيت دفع هذا الثمن وإن كان لمجلس الأمن أن يقوم الآن بشيء ما في هذا الصدد.

السير جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى زملائي في التعبير عن كم سنفتقد السفيرة ملادينو في المجلس. لقد أسعدنا وجودها ونتمنى لها كل النجاح والتوفيق في منصبها الجديد القادم.

وأود كذلك أن أنضم إلى الآخرين أيضا في توجيه الشكر للسيد إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام، ولوكيل الأمين العام غينو على إحاطتيهما الإعلاميتين هذا الصباح.

لقد اضطلع المجلس بشكل وثيق بمسألة دارفور طوال عام 2007. فنطاق هذه الأزمة وأثرها على حياة الملايين من الأفراد وعلى استقرار المنطقة يبرر ذلك الاهتمام تماما. وكان بودي أن أقول إن جهودنا في عام 2007 قد جعلت المهمة في عام 2008 أقل صعوبة. لكن الإحاطتين اللتين سمعناهما هذا الصباح تشيران إلى أن الأمر ليس كذلك. وبصورة خاصة، بأن ما حدث هو تداخل التقدم على المسار الأمني والتقدم على المسار السياسي. وعلينا أن نثابر على المسارين بالترادف بينهما.

لقد تلقيت من فوري تقارير مقلقة عن زيادة تدهور الحالة الأمنية في غرب دارفور. وهناك تقارير عن هجمات على القرى من قبل القوات الحكومية السودانية، بما في ذلك القصف بالطائرات وخسائر فادحة في الأرواح. وهذا يلحق المزيد من الأضرار بالعملية الجارية في المنطقة. ونأسف شديد الأسف لوقوع هذا. وندعو جميع الأطراف إلى وقف هذا الاقتتال فورا. وسيكون من المفيد في نهاية هذه المناقشة، إذا كان بوسع وكيل الأمين العام السيد غينو أن يعطينا المزيد من المعلومات التي ربما كانت لديه بخصوص أحداث اليوم.

وأعتقد أن هذا الاقتتال المتواصل لا يخدم إلا التشديد على الحاجة إلى إحراز تقدم على جميع المسارات الأربعة التي تواجهنا في السودان، في دارفور.

أولا، على مسار حفظ السلام، كما قال الآخرون، فإن نقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة خطوة جديدة بالثناء. إننا في الحكومة البريطانية ملتزمون ببذل كل ما بوسعنا لجعل العملية المختلطة بعثة فعالة. إلاّ أنها ما زالت تواجه تحديات كبيرة. وتشمل تلك التحديات، بالدرجة الأولى، توفير ما يكفي من الموارد من القوات والمعدات، بما فيها الطائرات المروحية. وفي هذا الصدد، سيواصل وفد بلدي جهوده لدعم

الأمانة العامة. والتحدي الثاني يتعلق بتعزيز هيكل الدعم المطلوب للحفاظ على بعثة كبيرة في بيئة محفوفة بالمخاطر. ويتعلق التحدي الثالث بالتعاون غير المتسق من الحكومة السودانية والعوائق البيروقراطية التي تحول دون تحقيق نتائج على الأرض.

إننا نرحب بالخطوات التي أخبرنا بها السيد غينو، والأمين العام في أوائل هذا الأسبوع، بشأن اتفاق مركز القوات ونشر وحدات غير أفريقية. وأثق بأنني لست الوحيد من بين أعضاء المجلس الذي يتوقع أن تترجم هذه الالتزامات إلى حقائق على الأرض دون مزيد من التأخير.

إن المسائل الأخرى الأساسية بالنسبة لفعالية البعثة ما زالت معلقة، ومن أبرزها السماح بالحركة ليلا. فلا يمكن أن تتوقف حماية المدنيين بعد غروب الشمس. ونتطلع إلى حكومة السودان لحل هذه القضايا فورا. وأرحب بتأكيد من السيد غينو بأن الاتفاق المنقح لمركز القوات يوفر أساسا كافيا للعملية المختلطة لتكون عملية فعالة.

أما المسار الثاني فهو العملية السياسية، التي هي على المدى البعيد السبيل الوحيد للسلام. إننا في غاية الامتنان للسيد إلياسون وزميله المبعوث سالم أحمد سالم على الجهود التي يبذلانها. ونرى بعض البوادر على حدوث حركة في تقرير السيد إلياسون عن المواقف الخاصة بمنظمات المتمردين. ورغم الصعوبات والإحباطات، علينا أن نحافظ على الزخم. لكن من الواضح – كما يقول البعض منا منذ حين – أن هناك حاجة إلى منظور أطول أجلا وعلينا أن نسعى لتحقيقه على مسارات متعددة بشكل متواز. إننا نرحب بنية السيد إلياسون في القيام بذلك بالضبط.

إن من يقفون خارج عملية السلام – وهم عدة – يجب أن يدركوا أن ذلك سيكلفهم ثمنا. ونحن نوافق على أن جميع الأطراف يجب أن تلتزم باتفاق لوقف الأعمال العدائية وباحترام هذا الاتفاق، بحيث يمكن للعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن تراقبه مراقبة فعالة. ونعتقد أن مقترح المبعوث الخاص بتعيين وسيط مشترك واحد للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يمثل اقتراحا جيدا وينبغي المضي به قدما على الفور.

والمسار الثالث هو حالة الطوارئ الإنسانية القائمة في دارفور. ونحن نشارك الآخرين القلق الذي عبروا عنه. ومما يثير القلق البالغ، بعد كل الجهود المبذولة وعلى مدار كل تلك السنوات الكثيرة، أن الحالة الإنسانية ما زالت تتفاقم، وما زالت الهجمات تتصاعد ضد العاملين في تقديم المساعدات. وستكون نتيجة ذلك توفير حماية أقل لأضعف الفئات بين السكان. ومرة أخرى، تحيط الأخطار بوصول المساعدات الإنسانية. وقد بات أمرا أساسيا أن تنفذ بالكامل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار البيان المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة.

والمسار الرابع هو الإفلات من العقاب. وأنا أشارك عددا من الزملاء شواغلهم وجزعهم إزاء عدم إحراز أي تقدم في محاسبة من صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية بشأن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في دارفور. ولوائح الاتهام تلك لن تذهب أدراج الرياح. وستكون العدالة جزءا لا يتجزأ من السلام الدائم في دارفور. وتعيين موسى هلال، الذي فرضت عليه الجزاءات بموجب القرار 1672 (2006)، في منصب في الحكومة السودانية يثير قلقا إضافيا. وهذا الأمر لن يخدم عملية السلام.

واسمحوا لي أن اختتم بالإشارة إلى نقطتين تقعان خارج دارفور، ولكنهما مع ذلك أساسيتان بالنسبة للأزمة في المنطقة. أولا، في تشاد، كان المجلس واضحا يوم الاثنين عندما شدد على الضرورة الملحة بأن توقف كل الأطراف

الأعمال القتالية (أنظر S/PRST/2008/3). وأود التأكيد كذلك على دعوة المجلس للدول بأن توقف أي دعم للجماعات المسلحة في السودان وتشاد، وقد وجه هذا النداء، في المقام الأول، إلى حكومتي هذين البلدين.

وأخيرا، سيعود أعضاء المجلس إلى مسألة اتفاق السلام الشامل في وقت لاحق من هذا الشهر، عندما نستمع إلى الإحاطة الإعلامية للسيد قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في السودان. ولكن في أي بحث بشأن السودان، يجب أن نبقي نصب أعيننا أن تنفيذ اتفاق السلام الشامل أمر أساسي بالنسبة لمستقبل السلام في البلد بأسره، بما في ذلك دارفور. وهذا هدف تلتزم به حكومة بلدي التزاما كاملا.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام، ووكيل الأمين العام، السيد غينو، على إحاطتيهما الإعلاميتين في بداية المناقشة. وقد استمعنا أيضا بعناية إلى بيان زميلتنا، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن القلق البالغ إزاء الأحداث الأخيرة في تشاد. ولا يمكن للسلام أن يعود إلى دارفور إلا إذا عمل السودان وتشاد بصورة عاجلة، وبدعم كل بلدان المنطقة، على عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين. والتطورات الداخلية في السودان وتشاد هي انعكاس للعلاقات بينهما والعكس صحيح. إن الانتقال المستمر ذهابا وإيابا عبر الحدود من جانب حركات التمرد لا يمكن إلا أن يزيد من حدة التوتر بين البلدين. وبالتالي، فإن تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد يخدم مصالحهما المشتركة، ونأمل بإخلاص أن نتمكن من التعويل على التزام الخرطوم وأنجمينا الفعال من أجل الخروج من الحالة السلبية الراهنة.

وفي هذا السياق، تكرر بلجيكا تأكيد التزامها إزاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعملية الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ونأمل أن يتم نشرهما وفقا للخطة الموضوعة حالما تسمح الظروف في الميدان بذلك، ونأمل أن يتسنى ذلك خلال الأيام القليلة القادمة.

إن النشر الفعال للعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ما زال يشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. وترحب بلجيكا بالنشر المزمع للوحدات المصرية والإثيوبية، بالإضافة إلى وحدات تايلند ونيبال، مما سيسمح لنا أخيرا بالانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى البعثة المختلطة بموجب ولاية مجلس الأمن. ولكن نأسف لأن نشر وحدات غير أفريقية كان أمرا صعبا جدا، ولا يمكن أن نقبل السلطة التي تدعيها الحكومة السودانية على قبول مساهمات البلدان بقوات في القوة ذات الولاية المستمدة من مجلس الأمن.

إن البعثة المختلطة غير مسبوقة، وبالتالي تعتبر ابتكارا جديدا، ونحن نقوم بتنظيمها بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي. وتهنئ بلجيكا القادة الجدد المنتخبين للاتحاد الأفريقي، وخاصة الرئيس جاكايا مريشو كيكويتي، بوصفه رئيس الاتحاد الأفريقي، والسيد جان بينغ، بوصفه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ونحث الرئيسين على بذل كل ما في وسعهما لإنجاح مهمة البعثة المختلطة، بما في ذلك استخدام نفوذهما كاملا مع الحكومة السودانية من أجل تمكين البعثة من الانتشار بصورة ميسّرة. كما أننا نرحب بالبيان الذي أدلت به السيدة راتسيفاندريهانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، حيث ذكّرت بالتزام الاتحاد الأفريقي الراسخ بالاضطلاع بمسؤولياته.

وقد أحاطت بلجيكا علما بأن آلية المفاوضات الثلاثية مع حكومة الخرطوم قد أعطت بعض ثمارها، بما في ذلك المفاوضات بشأن شروط اتفاق مركز القوات. ولكن

من الضروري أن تلتزم حكومة السودان بالوفاء بوعد الرئيس البشير للأمين العام بان كي – مون بتسريع نشر البعثة وحل جميع المسائل المتبقية المتصلة بانتشارها. وقد بلغنا أن التوتر في مخيمات اللاجئين آخذ في الازدياد، وقد حان الوقت لأن تقف البعثة المختلطة على أرضية صلبة وأن تتمكن من الاضطلاع بعملها.

وما من حاجة إلى التذكير بأن البعثة المختلطة يجب أن تستعيد الحد الأدنى من الأمن في دارفور، مما سيسهل تقديم المساعدات الإنسانية. ولكن ينبغي لها أيضا أن تمكّن من إحراز تقدم في العملية السياسية الجارية، وقد أحاطنا السيد إلياسون علما بآخر التطورات في تلك العملية، وهي للأسف غير مشجعة تماما. ولكي تكون هناك فرصة حقيقية للعملية السياسية بأن تمضي قدما، فلا بد للعمليات العدائية في الميدان أن تتوقف على الفور. ويجب أن تلتزم كل أطراف الصراع، على وجه الاستعجال، بالوقف الدائم لإطلاق النار. ولا يمكن القبول بأن تستخدم الأطراف السكان المدنيين رهائن بالسعي إلى تنفيذ مخططات لا مكان لها في السلام الحقيقي.

لقد استمعنا بعناية إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد إلياسون حول آخر تطورات العملية السياسية التي نأمل أن تكون شاملة وموثوقة. وكما فعل السيد إلياسون، فإنني أيضا أشجب عدم استعداد عدد من حركات التمرد للمشاركة في العملية، وأشجعه وأشجع نظيره من الاتحاد الأفريقي، السيد سالم أحمد سالم، على المثابرة في جهودهما لإقناع الحركات بأن الحكومة ستجدها شريكا موثوقا به إن هي سعت إلى بلوغ أهداف مشتركة. وتأسف بلجيكا بشكل خاص لأن حركة العدل والمساواة بقيادة السيد خليل إبراهيم ما زالت تفضل الحلول العسكرية على العملية السياسية.

إن السلام في السودان كل لا يتجزأ، ومسألة دارفور مرتبطة بشكل وثيق بالعملية السلمية الشاملة في السودان. واسمحوا لي أن أقول إن بلجيكا ترحب بالنتائج التي أفضت إليها الأزمة الحكومية في الخريف الماضي، ومرة أخرى نشجع الأطراف على مواصلة التنفيذ الملموس لاتفاق السلام الشامل والتعجيل بذلك. ومن شأن تنفيذ الاتفاق أن يكون مثالا يحتذى في دارفور. ومن شأن التنفيذ الموثوق به والسريع للاتفاق أن يقنع حركات التمرد، التي ما زالت تتردد في الالتزام بالعملية السياسية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام لمصلحة الجميع.

ولا يمكنني أن أختتم بياني بدون التأكيد مرة أخرى على الأولوية الرئيسية بالنسبة لوفد بلدي، وهي مكافحة الإفلات من العقاب. وهنا يقع على السودان التزام مزدوج: التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار 1593 (2005)، وتنفيذ الإجراءات التقييدية المفروضة من مجلس الأمن. ومع أني لا أرغب في الخلط بين المسألتين، فإن بلجيكا تشجب تعيين السيد موسى هلال مؤخرا – وهو المدرج اسمه في قائمة لجنة الجزاءات المتعلقة بالأفراد والكيانات – بوصفه مستشارا حكوميا. هذا بالإضافة إلى أن الفردين الصادرة ضدهما لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية، ومن بينهما السيد أحمد هارون، لم تتم إحالتهما بعد إلى لاهاي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أنضم إلى زملائي في توديع زميلة من كرواتيا، تنعم بمزيد احترامنا. إننا لا نعرب عن بالغ تقديرنا لصداقتها وما تتحلى به من روح الزمالة هنا في الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا التزامها الشخصي بقضية السلام العالمي ورفاه الإنسانية.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن بالغ تقديرنا للإحاطتين

الإعلاميتين اللتين أدلى بهما اليوم وكيل الأمين العام، غينو، والمبعوث الخاص، إلياسون. ونشكرهما على جهودهما المبذولة لتحقيق سلام مستدام في المنطقة. كما نشكر المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي، السيدة راتسيفاندريهامانانا، على البيان الذي أدلت به. وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن امتناننا للأمين العام على مشاركته الشخصية في قضايا دارفور، بما في ذلك رحلته الأخيرة إلى أفريقيا، التي أحاط المجلس علما بها يوم الثلاثاء الماضي.

ويشكل كل من النشر السريع لقوة فعالة لحفظ السلام في دارفور والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة للصراع أهمية بالغة بالنسبة لبلدي. وهذا الصباح، أود أن أغطي هاتين القضيتين وأتناول أيضا أثر الصراع في تشاد على مستقبل المنطقة.

ونعرب عن سرورنا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن في 5 شباط/فبراير، والتي أبلغنا فيها – كما فعل السيد غينو اليوم – بالتقدم المحرز في المناقشات التي جرت مع السودانيين بشأن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونأمل أن يكون قد تم إحراز انفراجة في هذا الشأن.

وكما هو الحال دائما مع حكومة السودان، فإن الدليل على التزامها يكمن في أفعالها. فإذا كان السودانيون ملتزمين حقا بنشر العملية المختلطة في دارفور، فإننا نتوقع حدوث ما يلي في الأسابيع القادمة.

أولا، نتوقع أن يتم توقيع اتفاق مركز القوات في 10 شباط/فبراير. وتحث الولايات المتحدة الحكومة السودانية على التعاون التام مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لوضع الصيغة النهائية لذلك الاتفاق بدون مزيد من التأخير، بما في ذلك القضايا المعلقة الخاصة بالطيران والتحركات البرية للقوات. ويجب أن يتضمن الاتفاق نفس المبادئ المطبقة في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في أي مكان في العالم.

ثانيا، تتوقع الولايات المتحدة أن تتعاون حكومة السودان تعاونا كاملا إزاء الانتشار المقبل لقوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وينبغي أن يتم نشر وحدة المهندسين والإشارة والنقل الثقيل المصرية بحلول 10 آذار/مارس، يتبعها نشر كتيبة مشاة مصرية وكتيبة مشاة إثيوبية في آذار/مارس ونيسان/أبريل. وينبغي نشر كتيبة المشاة التايلندية في غضون شهر نيسان/أبريل. وإذا لم تعمل الحكومة السودانية على تيسير اتخاذ تلك الخطوات في الوقت المناسب، حينئذ سيتعين على مجلس الأمن النظر في اتخاذ الإجراء المناسب لضمان الامتثال. إن مصداقية مجلس الأمن على المحك.

أنتقل الآن إلى الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي. ومثلما فعلت الوفود الأخرى، نحث على بذل جهود مضاعفة لضمان أن تسد العملية المختلطة في دارفور الثغرات القائمة في تشكيل قوتها، بما في ذلك سد الثغرة في الاحتياجات الضرورية من الأصول المتعلقة بالطيران والسوقيات والنقل. وقد يشجعنا أن نعلم أن حكومة إثيوبيا عرضت تقديم طائرات مروحية يبدو أنها تفي باحتياجات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونتطلع إلى أن تطلعنا الأمم المتحدة رسميا على آفاق نشر تلك الأصول.

والولايات المتحدة، من جانبها، ملتزمة بالمساعدة في نشر العملية المختلطة في دارفور عن طريق تدريب وتجهيز بعض البلدان الأفريقية المساهمة بقوات التي قدمت تعهدات للعملية المختلطة. وقد قدمنا للأمم المتحدة ما تزيد قيمته على 40 مليون دولار من المعدات لكي تستخدمها العملية المختلطة. وقمنا بتخصيص مبلغ إضافي قدره 100 مليون

دولار لتدريب وتجهيز البلدان المساهمة بقوات. ونحث الأعضاء الآخرين على أن ينضموا إلينا في تنسيق الجهود لكفالة أن تصل إلى دارفور القوات التابعة للبلدان المساهمة بقوات في العملية المختلطة وهي مدربة ومجهزة للاضطلاع بمهمتها.

وفيما يتعلق بعملية السلام، من الواضح أننا لم نحقق تقدما كافيا بشأنها. إن تحقيق النجاح في عملية السلام في دارفور، بقيادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أمر أساسي لإنهاء معاناة شعب دارفور وتحقيق الآفاق طويلة الأجل لنجاح العملية المختلطة.

ونواصل حث الفصائل المتمردة على التعاون من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، ونؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لتوحيد حركات المتمردين. ونعتقد أن تلك الجهود تتطلب مزيدا من الاهتمام المتواصل من جانب المجتمع الدولي. ونحث الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بقوة على الاتفاق بسرعة على التعيين الفوري لوسيط مشترك وحيد لقيادة المفاوضات ومساعدة جميع الأطراف على التوصل إلى تسوية للصراع عن طريق التفاوض.

ويبرز الصراع الأخير في تشاد البعد الإقليمي للصراع الدائر في المنطقة. وفيما يتعلق بدارفور، فإن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بالإضافة إلى المسارات الإنسانية والسياسية ومسار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، يتعين أن تركز أيضا على تطوير نهج إقليمي فعال. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري أن ننشر بشكل كامل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بأسرع ما يمكن.

ونشعر ببالغ الانزعاج إزاء التقارير التي تفيد بأن حكومة السودان تضطلع بدور كبير في دعم هجمات المتمردين ضد الحكومة الشرعية في تشاد. وندعو السودان وتشاد وجماعات المتمردين إلى وقف جميع التوغلات عبر الحدود. ونحث السودان وتشاد على ألا يتدخل أي منهما في الشؤون الداخلية للآخر. وتلك خطوات ضرورية ينبغي اتخاذها لإقامة سلام دائم ومستدام في المنطقة.

وشأني شأن بقية المتكلمين، أتمنى لزميلتي من كرواتيا كل النجاح في مهمتها القادمة؛ وسنفتقدها جميعا. كما أتمنى لزملائي الصينيين عاما سعيدا.

السيد هوانغ تشي ترنغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص، إلياسون، ووكيل الأمين العام، غينو، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين إلى المجلس. كما أتقدم بالشكر إلى السيدة راتسيفاندريهامانانا على تواجدها معنا اليوم وعلى إحاطتها الإعلامية التي قدمتها إلى المجلس هذا الصباح. وإنني على ثقة بأن هذه الإحاطات الإعلامية قد ساعدت المجلس كثيرا على النظر في هذه المسألة الهامة للغاية في مناقشة اليوم.

وفي ضوء أعمال العنف المزعجة الأخيرة التي وقعت في أجزاء مختلفة من المنطقة دون الإقليمية، يرحب وفد فييت نام بالتطورات الإيجابية الأخيرة فيما يتعلق بدارفور والسودان. ونثني على الجهود الفعالة التي بذلها بحسن نية الأمين العام، بان كي - مون، والسيد البشير، رئيس السودان، على هامش مؤتمر القمة الأفريقي المعقود في أديس أبابا في 31 كانون الثاني/يناير 2008 لتيسير نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفي ذلك الصدد، ترحب فييت نام أيضا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة السودان والأمم المتحدة بشأن المشروع الأولي للاتفاق المتعلق بمركز القوات وإعلان الحكومة السودانية فيما يتعلق باستعدادها للتوقيع على ذلك الاتفاق في القريب العاجل وربما في الغد. وتعتقد بلادي أن الاتفاق سوف يعجل بالانتشار الكامل للعملية المختلطة

للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتبرز تلك النتائج المثمرة للمحادثات مرة أخرى أهمية الحوار والمشاورات والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان.

وفي الوقت ذاته، وفي ضوء الافتقار إلى القوات وأجهزة الدعم، لا نستطيع أن نتغاضى عن حقيقة أن العملية المختلطة لا تكاد تضمن الاضطلاع بولايتها بشكل فعال. لذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي وجميع البلدان التي في وضع يسمح لها بتقديم مساهمات كبيرة إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أن تفعل ذلك، بناء على طلب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واقتراح الحكومة السودانية.

ويحدونا الأمل في أن تتعاون جميع الأطراف المعنية وأن تعمل معا على حل المصاعب الفنية المتبقية في الطريق المفضي إلى الانتشار الكامل للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وعلى وجه الخصوص، نناشد حركات التمرد في دارفور التخلي عن العنف، والانضمام إلى عملية السلام والعملية السياسية، والتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تيسير انتشار العملية المختلطة في دارفور.

ونود أن نشدد هنا على أنه لا بد للأطراف المعنية من البناء على الزخم الذي أنشأته محادثات أروشا للسلام التي أجريت في آب/أغسطس 2007 تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فضلا عن عملية سرت التي أطلقتها ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر العام الماضي، والاستجابة بفعالية للجهود المستمرة للمساعي الحميدة التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ويود وفدي أن يؤكد مجددا على تأييد فييت نام القوي للانتشار الكامل والعاجل للعملية المختلطة في دارفور طبقا للولاية المحددة في القرار 1769 (2007). ونحن مقتنعون بأن الانتشار الكامل والفعال للعملية المختلطة في دارفور سيساعد على إعادة السلام والاستقرار ليس في دارفور والسودان فحسب، بل أيضا في البلدان الأخرى في هذه المنطقة دون الإقليمية، وهي تحديدا، تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالتوازي مع مسار حفظ السلام وانتشار العملية المختلطة، على المجتمع الدولي والبلدان الإقليمية أن تكرس اهتماما مماثلا وأن تقدم إسهامات في الدفع قدما بالعملية السياسية في دارفور والسودان بغية إيجاد حل عادل ودائم للصراع في دارفور.

كما نود أن نؤكد على أن السلام والعملية السياسية في دارفور لا يمكن فصلهما عن السلام والعملية السياسية بين شمال السودان وجنوبه، وخاصة تنفيذ اتفاق السلام الشامل لعام 2005. ولن يتحقق السلام والاستقرار والازدهار في دارفور والسودان ما لم تعالج جميع الأطراف المعنية وبصورة مشتركة الأسباب الجذرية للصراع باتخاذ نهج شامل نحو تحقيق السلام والتنمية السياسية والاجتماعية – الاقتصادية بحيث لا تعطى أولوية فيها محاباة لمسألة واحدة على حساب المسائل الأخرى.

إن وفد فييت نام يوافق موافقة كاملة على الملاحظة التي أبداها الأمين العام بان – كي مون في 5 شباط/فبراير 2008 هذا العام بأن ”فعالية انتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لن تكون إلا بمقدار فعالية العملية السياسية التي كُلفت العملية المختلطة بدعمها“. ومع أخذ هذه الفكرة بعين الاعتبار، فإننا نشعر بالتشجيع من التطورات الإيجابية مثل عودة الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى حكومة الوحدة الوطنية في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وتوقيع الرئيس البشير على الخطة

الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعودة أكثر من مليونين من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى جنوب السودان منذ إبرام اتفاق السلام الشامل لعام 2005. وحالما تحققت بالكامل هذه الجهود، فإنها ستقدم إسهاما كبيرا للسلام الشامل وللعملية السياسية في دارفور والسودان بأسره.

كما يشيد وفدي بالجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد يان إلياسون، وكذلك المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لدارفور، السيد سالم أحمد سالم، وخاصة خلال زيارتهما للسودان في كانون الثاني/يناير الماضي بغية المساعدة على تنظيم المحادثات بين الحكومة السودانية وحركات التمرد. ونوافق تماما على أن جهودهما ينبغي أن تتمتع بدعم قوي من مجلس الأمن والأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، أود أن أشارك جميع زملائي الأعراب عن أفضل تمنياتنا للممثلة الدائمة لكرواتيا وهي تتولى مهام مسؤولياتها المقبلة.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على الدعم الثابت لحكومة فييت نام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والبلدان الأفريقية من أجل الانتشار الكامل والفعال للعملية المختلطة في دارفور خاصة، وفي التوصل إلى تسويات سلمية للصراعات في أفريقيا بشكل عام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بنما.

وأود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر للسفير يان إلياسون ولوكيل الأمين العام جان – ماري غينو، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين بشأن أوجه التقدم الذي أحرز في العملية السياسية وانتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونسترعي الانتباه إلى مساعي السفير إلياسون ونظيره في الاتحاد الأفريقي، السفير سالم أحمد سالم، في إقامة حوار بين أطراف الصراع والأشخاص المتضررين من الصراع. ونرحب بقرار الأمين العام تمديد ولاية المبعوث الخاص إلياسون. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد له على تقديم بنما أكمل دعم له في اضطلاعه بهذه الولاية.

في 31 تموز/يوليه 2007، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 1769 (2007) وأذن من خلاله بانتشار العملية المختلطة في دارفور. ويؤكد هذا القرار التاريخي على التصميم السياسي للمنظمتين على تقاسم المسؤوليات في تحقيق هدف مشترك. وإضافة إلى التأكيد على التزامنا الثابت بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية في التسوية السلمية للصراعات، فإن القرار يدعم الموقف المعلن لبنما المتمثل في التعامل مع الصراعات المختلفة باتخاذ تدابير مختلفة، تمشيا مع خصائص الصراعات وخصوصياتها. ويمكن استخدام هذه الروح الخلاقة في تسوية الصراعات الأخرى.

ونؤكد على أن انتشار العملية المختلطة وإجراء المفاوضات السياسية عمليتان متوازيتان. وتستدعي العملية السياسية، بوصفها الدعامة الأساسية لإحلال السلام والأمن والاستقرار في دارفور، التزاما ثابتا بوقف لأعمال القتال لا يمكن تحقيقه إلا في بيئة آمنة للحوار، وهو أمر يمكن التوصل إليه من خلال العملية المختلطة.

ومنذ أن تمت الموافقة على هذه العملية، واجهنا صعوبات عديدة. ولكننا نرحب بالمعلومات التي قدمها الأمين العام فيما يتعلق بالتوقيع الوشيك على اتفاق مركز القوات وإبداء الحكومة السودانية مرونة جديدة في موقفها فيما يتعلق بمنشأ الوحدات التي تشكل العملية المختلطة.

ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من المسائل المعلقة، وخاصة إنشاء وحدات الطيران والنقل. وفي هذا الصدد،

نرحب بجهود حكومة المملكة المتحدة في الحصول على عروض للمساهمة بهذه الوحدات.

ونلاحظ أن أحدث زيارة قام بها المبعوث الخاص إلى المنطقة أسفرت عن إحراز تقدم كبير في العملية السياسية. فزيادة الاتساق في مواقف عدد من الجماعات المتمردة ووجود علامات للمرونة يشكلان إحراز تقدم. ونشارك العديد من الوفود شعورها بالقلق فيما يتعلق ببطء خطى العملية. ولكننا نعترف بأن هذا الصراع ناجم من عقود من الشعور بالاستياء الذي تأثر بإنشاء حدود لا تعكس الواقع الاجتماعي على أرض الواقع ولا يمكننا أن نمحوها برغباتنا في التمسك بالجداول الزمنية المحددة مسبقا. ونكرر مناشداتنا العاجلة للبلدان القادرة على التأثير على قادة بعض جماعات التمرد أن تزيد جهودها بغية تشجيع هذه الجماعات على الانضمام إلى هذه العملية.

وعلاوة على ذلك، تكرر بنما المشاعر التي أعربت عنها الدول فيما يتعلق بدواعي قلقها البالغ إزاء عدم توفير حكومة السودان الحماية لحقوق الإنسان ولمواطنيها وعدم احترامها لسلطات المحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، لا يمكننا أن نتجاهل الحالة الحرجة القائمة في تشاد واحتمال أن تؤثر هذه الحالة على اللاجئين من دارفور وعلى الأشخاص المشردين داخليا. وقد تؤدي هذه الأزمة إلى تفاقم التوترات بين السودان وتشاد، وبالتالي قد تحدث تأثيرا على العملية السياسية في دارفور. وبالمثل، فإن الحالة تؤدي إلى تقويض المساعي الإقليمية لتسوية الصراع في دارفور حيث تشكل مشاركة تشاد امرأ أساسيا.

ولذا نهيب بكلا البلدين أن يتقيدا بالالتزامات التي تعهدا بها بموجب مختلف الاتفاقات، بغية تطبيع علاقاتهما.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أدعو السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام إلى دارفور، للرد على التعليقات أو الأسئلة.

السيد إلياسون (تكلم بالانكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على تأييدهم العملية السياسية والنهج المشترك للأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي لإحلال السلام في دارفور.

طرح عليّ السيد كومالو سؤالا مباشرا عن كيفية مساعدة الدول الأعضاء هذه الجهود؛ ولذا، أود أن أعدد بضع خطوات نرحب بها ترحيبا حارا جدا. يجب أن أقول إن هذه الجوانب شملها السيد غينو ببيانه. ولكن، كما قال بعضكم اليوم في هذه القاعة، هنالك ترابط واضح بين مسار حفظ السلام والمسار السياسي.

وأول نداء أوجهه إلى أعضاء المجلس هو أن يبذلوا قصارى جهدهم لإحداث الاستقرار الإقليمي في تلك المنطقة الخطيرة. ولا بد من تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان بما يمكننا من تقليل الآثار السلبية جدا التي قد تنتج، في دارفور، من تلك العلاقة وأحداث الأسبوع الماضي المأساوية.

وثانيا، تمس الحاجة الآن أكثر منها في أي وقت مضى إلى المطالبة بإلحاح بوقف الأطراف لعمليات القتال. قد تلقيت الآن، في هذه اللحظة، تقارير ميدانية عن اعتداءات على قرى، قامت بها عناصر الجيش السوداني وجماعات الميليشيا. وهذه التقارير ليست مفصلة أو مؤكدة بعد، ولكن يبدو أنه ربما قتل مئات الأشخاص في تلك الهجمات، المستمرة إلى الآن. وهذه تذكرة درامية، في هذه الجلسة، بأن هناك حاجة واضحة إلى مطالبة الأطراف بإلحاح بأن توقف الاعتداءات فورا.

وكذلك سيكون لكل ما يمكن للأعضاء فعله لإنفاذ نشر القوات بسرعة – وسيفصل جان – ماري غينو في كلامه عن هذا – أهمية مباشرة للعمل الذي يقوم به سالم أحمد سالم وشخصي، لأنه يجب علينا أن نبث في نفوس

سكان دارفور شعورا بالأمان. وإذا لم يروا مزيدا من الأمن وتحسينا لظروف معيشتهم، فسيفقدون أملهم وإيمانهم بالعملية السياسية وعملية حفظ السلام.

وعلى وجه التخصيص في مجال مسؤوليتي، يسعدنا أننا نتعامل الآن مع خمس حركات بدلا من عدد أكبر مما كان لها سابقا. إنها خطوة إلى الأمام. وتؤدي الحركة الشعبية لتحرير السودان أيضا قسطها للمساعدة في تلك العملية. لكننا نحتاج أيضا إلى تشجيع جميع الدول الأعضاء، وإلى توجيه رسائل عبر مختلف القنوات التي يمكن أن نستخدمها، بأنه يجب على الحركات أن تختار المسار السياسي.

نرى الآن تطورا خطرا إلى حد بعيد، أصبح اليوم جليا بصورة مأسوية. يجب التراجع عن تصعيد الاعتداءات: فالحالة خطرة بصورة كافية. وأرى تعاظم الإحباط والغضب وخيبة الأمل في المخيمات. ويمكن للمرء أن يتصور غلاما في الثالثة عشرة من العمر أتى إلى المخيم قبل أربع سنوات؛ وصار عمره الآن 17 عاما، وهو يرى أباه عاطلا عن العمل وأمه تتعرض لخطر الاغتصاب عندما تذهب لجمع الحطب. وهناك أيضا حقيقة أن بعض القرى يستولي عليها أناس لا يمتلكون هذه القرى. ولكن، إن حصل تصعيد الآن، فستكون العملية الإنسانية برمتها معرضة للخطر. يجب وقف التصعيد، أو ستواجهنا مأساة ضخمة أخرى في دارفور والسودان ككل. أصبحت عمليات القتل الجماعي وراءنا – ولا يزال يتوجب علينا التصدي لها عبر قنوات أخرى – لكن لدينا مشاكل جديدة يمكن أن تنفجر في شكل مآسي هائلة.

ينبغي للأعضاء أن يبذلوا قصارى جهدهم لتوجيه تلك الرسالة إلى جميع الأطراف المعنية – أي حكومة السودان والحركات – ولكن إلى الأطراف الإقليمية الفاعلة أيضا. وقد أكد عدة متكلمين أنه لا يمكننا التوصل إلى السلام في دارفور بدون تعاون البلدان المجاورة في المنطقة. وقد عقدنا اجتماعات جد مثمرة مع ليبيا وتشاد وإريتريا ومصر. وعقدنا ثلاثة اجتماعات مثمرة جدا، ولكن الآن، كما يفهم الأعضاء من الأحداث الأخيرة في تشاد، سيواجه ذلك التعاون الإقليمي بعض الصعوبات. إننا بحاجة إلى تعاونهم. وقد رسمت الحدود، في تلك المنطقة، عام 1895، في برلين، ولا شك في أن الحدود بين تشاد والسودان لا تعكس صورة الحقائق القبلية والعرقية. نحن اليوم ندفع ثمن ذلك، بل بالأحرى يدفع الثمن اليوم أهالي دارفور وأهالي تشاد.

أما موضوع النقطة الأخيرة في بياني فهو مسألة اقتصادية. ولا يقتصر الأمر على المساعدة الإنسانية، أي الحاجة القصوى الماسة إلى استمرار المساعدات الإنسانية. وأود أن أقول أيضا إنه ينبغي للدول الأعضاء، ولا سيما الجهات المانحة، ولكن ربما يتعين أيضا علينا جميعا، أن نفكر في ضرورة الشروع في التخطيط الآن لجهود الإنعاش. وهناك طريق طويل بين المساعدة الإنسانية وبرامج التنمية. لا بد لنا أن نزيد من نشاطنا في جهود الإنعاش بعد الصراع.

كنت، منذ أقل من شهر، في إحدى القرى، في منطقة تقوم إحدى الحركات بالدورية فيها، وتمشيت في القرية بعد المحادثات مع زعماء الحركة. كان المنظر مما يسبب الكثير من الإحباط؛ بل كان أسوأ من الحالة في المخيمات. لم يكن في السوق إلا البصل، على ما أذكر، ولم يكن في المدرسة سوى 12 أو 14 كتابا لنحو 300 تلميذ. وكانت وجوه الأطفال رمادية، وكان على النساء السير على الأقدام مدة ساعتين أو ثلاث ساعات لإحضار الماء، لأن بئر القرية جفت. وإن كان هناك امرأة حامل على وشك إنجاب وليد، فسيتعين عليها ركوب بغل مدة أربعة أو خمسة أيام لتصل إلى قرية اسمها كُتُم.

تلك هي الحقائق، ولا بد لنا من أن نفهم أن دارفور هي من مناطق السودان المهملة. وهناك حاجة ماسة إلى أن توضع الأبعاد الاقتصادية موضع الاعتبار. وهذا يمكن أن يساعدنا في المفاوضات، لأنه سيكون لنا بارق أمل ننقله إلى سكان دارفور، إذا عدنا من مفاوضات يمكن أن تؤدي إلى توزيع عادل لثروة السودان – التي لا تزال فيه.

تلك هي تعليقاتي؛ وأود أيضا أن أشكر أعضاء المجلس، باسم صديقي وزميلي سالم أحمد سالم، لما يقدمونه إلينا من دعم كبير في العمل الذي نحاول أن نقوم به في ظل ظروف جد عصيبة. نحن شاكران لتفهمهم ما لعملنا من طابع معقد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد إلياسون على تعليقاته الهامة. أعطي الكلمة الآن للسيد جان ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أشكر المجلس على الدعم الذي يقدمه لبعثة بالغة الأهمية. إن شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي أساسية، وأنا جد شاكر للعلاقة الوثيقة جدا التي تربطنا بالاتحاد الأفريقي في المضي قدما معا في هذا المسعى.

طُرحت عليّ ثلاثة أسئلة محددة. سأبدأ من السؤال الأخير، الذي طرحه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، بصدد طائرات الهليكوبتر والعرض الإثيوبي. إننا حقا شاكرون لحكومة إثيوبيا لتقديم ذلك العرض ونرحب بتعهدها. ولا أستطيع اليوم تحديد الزمن على وجه الدقة. وسنجري بسرعة استعراضا لذلك العرض، للنظر في ما إذا كان يفي بالغرض. لكنه بالفعل تعهد نرحب به جدا.

وسأل ممثل المملكة المتحدة عن عقد اتفاق المركز القانوني للقوات وحماية حرية التنقل فيه. لقد كانت لنا مناقشات جد بناءة مع حكومة السودان حول الاتفاق، ولذا يحدوني الأمل حقا بألا نجد أي عقبة في طريقنا، بصدد مسألة حرية التنقل هذه الهامة. إني أتطلع إلى عقد الاتفاق وبنفس الروح التي أجرينا بها المناقشات إلى الآن.

واسمحوا لي أن أرد الآن على سؤال سفير المملكة المتحدة في ما يتعلق بالأحداث التي تقع حاليا في دارفور. وخلال هذه الإحاطة الإعلامية، تلقينا معلومات ما زالت عبارة عن تقارير أولية. وسيتعين تأكيدها والتحقق منها، غير أنه يبدو أن قافلة مشتركة بين القوات المسلحة السودانية والمليشيات العربية شنت هجوما هذا الصباح على بلدتين شمال الجنينة – أبو سروج وسربا. ويبدو أن ذلك الهجوم دعمته طائرات مروحية وربما بالطائرات ثابتة الجناحين. وعلاوة على ذلك، وشمال البلدتين، ربما استمر الهجوم على سيليا، التي تقع بالقرب من الشمال الشرقي لسيربا، وأُبْلِغتُ بإسقاط قنبلتين على تلك البلدة تحديدا. وتعرض مجمع تابع لمنظمة أطباء بلا حدود للنهب قبل نحو أسبوع. وحدث الكثير من الاضطراب في هاتين البلدتين، غير أن هذه التقارير ما زالت أولية للغاية.

وما أود أن أقوله في ظل اندلاع هذه الشرارة الجديدة من العنف المثير للانزعاج بدارفور هو إن ذلك لم يشكل مفاجأة لمن يتابع الحالة. فقد شهدنا في الأسابيع والأيام الأخيرة – بل وحتى بالأمس تحديدا – مزيدا من التعزيزات في الجنينة. وتأتي المركبات من نيالا لتعزيز صفوف القوات الحكومية. كما يمكننا أن نذكر الأحداث التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر. وكما يذكر هذا المجلس، كانت هناك في كانون الأول/ديسمبر هجمات شنتها الحركات على تلك المناطق ذاتها التي تحاول فيها حركة العدل والمساواة تعزيز مواقعها شمال الجنينة، مع قيام حركة العدل والمساواة بالرد بالقصف والهجمات على القوات المسلحة السودانية.

وإننا في واقع الأمر نشهد حربا، فيها معارك هجومية وهجمات مضادة، ستضع عملية حفظ السلام في موقف صعب للغاية، لأننا سنكون هناك في معمعة حرب ضارية بين طرفين يريدان تعزيز مواقعهما. ولا يمكن لأي من الجانبين أن يقبل بالهزيمة، وهذا توجه مثير للقلق، كما ذكر المبعوث الخاص إلياسون، إن أردنا أن نخفض مستوى العنف تدريجيا.

ونأمل أن تلك الهجمات لن تستمر لتطال جبل مون، لأن حقيقة تلك الحرب تتمثل في أن المدنيين هم ضحايا هذه المعارك. وسواء كانت الحركات أو حكومة السودان هي التي تشن الهجمات، فالمدنيون هم الضحايا الرئيسيون لها. ذلك أن منازلهم يتم إحراقها، وقراهم يتم تدميرها، ويصبح السلام بعيد المنال بينما يشتد العنف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة *13/05*.